دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البرجوازي
المصدر:	مجلة الطليعة
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	زكي، رمزي محمد
المجلد/العدد:	س 8, ع 8
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1972
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	88 - 106
رقم MD:	391973
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الصراع الطبقي، الاقتصاد السياسي، البروجوازية، النظم السياسية، الإصلاح الاقتصادي، الاقتصاد الكلاسيكي، التحليل الاقتصادي، الازمات الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/391973

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

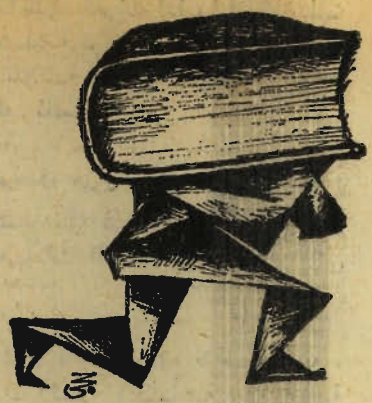

الأزمة الراهنة في علم الاقتصاد السياسي البرجوازي

رمزي زكي

أثارت

« الطليعة » في بعض اعدادها حوارا هاما حول الايديولوجية والعلوم الانسانية. ان ذلك الحوار يكتسب في اعتقادي أهمية خاصة في الظروف الراهنة لحركة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي تمر بها بلادنا :

اولا: لانه يأتي متزامنا مع اثارة قضية تطوير التعليم وضرورة تغيير أسسه وجذرياته تغييرا يتمشى مع متطلبات المرحلة الحالية والمستقبلية لنمو مجتمعنا وما يفرضه ذلك من مراجعة شاملة ونقدية للسياسات العامة والاسس الفلسفية والاجتماعية التي قام عليها التعليم في مصر ، واعادة رسم أسس جديدة له تمكنا من الاسراع بحركة التطور الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا من أجل بناء الاشتراكية في ظل عهد يتسم بتعاظم واضطراد نمو الثورة الفنية والتكنيكية وتحول العلم الى قوة هامة مؤثرة في عملية الانتاج . ولما كانت العلوم الانسانية (الاقتصاد ، الفلسفة ، التاريخ ، القانون ، علم النفس ، علم الاجتماع ، الفنون ، اللغات الخ) ، تلعب دورا هاما في حركة التطور هذه ، لان المشتغلين بها يعملون عقب تخرجهم (١) في مختلف اجهزة المجتمع الهامة ، كالاشتغال بالتدريس أو العمل بالمؤسسات الانتاجية والفنية والادارية ، ويساهمون مساهمة هامة ومؤثرة في عملية تشكيل وعي الناس خلال عملية التطور هذه ، فان فتح الحوار في هذه الاونة يمكن أن يكتسب أهمية خاصة حول الدور الذي يجب أن تلعبه هذه العلوم في حركة التطور هذه ، وما يستلزمه ذلك من مراجعة شاملة للوضع الحالي لها .

ثانيا : لقد بات واضحا أن كثيرا من هذه العلوم مازالت تدرس في جامعاتنا ومعاهدنا العليا بنفس الايديولوجية البرجوازية التي كانت تدرس بها منذ عشرات السنين ، وهو أمر يمثل تناقضا واضحا بعدان اختار شعبنا - عن وعي وتجربة حية وغنية - طريق الاشتراكية . لقد تمت في مصر عملية تحول اجتماعي عميقة تناولت أركانا هامة من اركان المجتمع المصري ، وأحدثت به تغيرات هامة وضعته على طريق التحول الاشتراكي ، وكل هذه التغيرات والتحولات الهامة أحدثت ، وسوف تحدث تأثيرها المتزايد في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية . وهو أمر لاشك يلقي مهاما جديدة على العلوم الانسانية ، تختلف بالضرورة عن تلك المهام التي

---

[١] قفز عدد خريجي العلوم الانسانية في بلادنا من ٦٧٧٦ في عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١٢٣٢٠ خريجا في عام ١٩٦٣/٦٢ ، اي بنسبة ٨١ ٪ في الفترة المذكورة . انظر في ذلك : « الكتاب السنوي للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٢ - ١٩٦٧ » ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، يونيو ١٩٦٨ ، ص - ١٥٨ .

كانت تقوم بها قبل حدوث عمليات التغيير الاجتماعى هذه · ان اولى هذه المهام هى تخريج الكوادر الكفؤة اللازمة لإدارة وتخطيط مختلف الاجهزة الانتاجية والفنية والادارية لقطاع الدولة الانتاجى ، ثم تخريج مدرسين اكفاء فى ميدان العلوم الاجتماعية للعمل بالتدريس الابتدائى والاعدادى والثانوى ليساهموا مساهمة ايجابية فى تربية الاجيال الجديدة · ثم تخريج الكوادر المخلصة المؤمنة بقضية الإشتراكية للاشتغال بامور الثقافة العامة ليساهموا فى تأصيل وتعميق وعى الجماهير بقضايا المجتمع ، ومحاربة القيم الاجتماعية البالية الموروثة من عهود الاستعمار والاستغلال ، والدعوة للقيم الانسانية الجديدة ،ان الوفاء بهذه المهام سوف يتطلب احداث تغييرات هامة فى الاسس العامة والبرامج المختلفة التى تدرس بها العلوم الانسانية فى بلادنا ، وسوف اقتصر هنا على معالجة الموضوع فى مجال واحد ، وهو مجال علم الاقتصاد السياسى البرجوازى ، مركزا فقط على الازمة العامة التى تطبع هذا العلم فى الظروف الحالية ، مبينا مدى انعكاسها على الفكر الاقتصادى المصرى ،هادفا من وراء ذلك الى خلق حوار فكرى بين المشتغلين ، والمهتمين بهذا العلم فى بلادنا ·

علم الاقتصاد والايديولوجية

يمكن تعريف الايديولوجية بأنها ذلك النظام المتكامل من القيم الفلسفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والاخلاقية والجمالية التى تعبر عن مصلحة طبقة معينة من طبقات المجتمع فى ظل مرحلة معينة من مراحل التطور · والايديولوجية بهذا المعنى ذات طابع طبقى ،ومن ثم «فانه بقدر ما تؤثر الافكار العلمية تأثيرا مباشرا ، أو غير مباشر فى العلاقات الاجتماعية تكون لها علاقة بايديولوجية النظام الاجتماعى » (٢) ولهذا فان العلوم الاجتماعية بأجمعها هى علوم ايديولوجية ويعد علم الاقتصاد من ابرز العلوم الاجتماعية ارتباطا بموضوع الايديولوجية والتحيز الطبقى · ذلك ان مدار البحث فيه يدور حول دراسة واكتشاف القوانين العامة التى تحكم عمليات انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الوسائل المادية لاشباع الحاجات البشرية عبر فترات التاريخ المختلفة · وهو فى هذا المدار يبحث فى علاقات الناس خلال عملية انتاج وتوزيع الثروة والقوانين التى تحكم هذه العلاقات خلال النظم الاجتماعية المختلفة · وهذا التعريف يعنى أنه لا يوجد ما يسمى بالاقتصاد السياسى العام (أو بالنظرية الاقتصادية العامة) الذى يخصص لجميع النظم الاجتماعية التى مرت بها البشرية حتى الان · انه علم تاريخى ، يدرس فى فروعه المختلفة نظما اجتماعية متباينة ·

ان ارتباط ذلك العلم بالموقف الطبقى والمصالح الطبقية أمر يكشف عنه بوضوح أى تأمل بسيط فى تاريخ الفكر الاقتصادى ،وما صاحب هذا التاريخ من تيارات فكرية مختلفة ، كان كل تيار منها يعبر مباشرة عن مصالح طبقة معينة عبر فترات التطور الاقتصادى والتغيرات الاجتماعية المختلفة ·

وليست المدرسة الكلاسيكية الحديثة الا المنظر الايديولوجى لمصلحة الطبقة البرجوازية بعد تحول الرأسمالية الى مرحلة الاحتكار والامبريالية ،ولم تكن الكينزية،وما تفرع عنها من تيارات فكرية مختلفة الا ثمرة استفحال التناقضات الداخلية للرأسمالية الاحتكارية وعلى الاخص بعد تفاقم مشكلات البطالة والركود والانكماش وخاصة بعد أزمة عام ١٩٢٩ ، وقدمت فى اطار فلسفتها البرجوازية سياسات اقتضادية محددة لعلاج مشاكل رأسمالية الدولة الاحتكارية ، مدافعة بذلك ومتجاوزة بشكل واضح لقوى رأس المال الاحتكارى الخ ··

تلك أمور واضحة يدركها التأمل المنطقى البسيط فى تاريخ الفكر الاقتصادى · ورغم ذلك الوضوح التام الذى يتمثل فى ارتباط الاقتصاد السياسى بالمصالح الطبقية والانحياز الاجتماعى لطبقة ما ، فان الجانب الاعظم من كتاب الفكر الاقتصادى البرجوازى يعمدون دائما الى اخفاء هذا الطابع الايديولوجى للعلم ، محاولين بذلك تجريده من جانبه الاجتماعى وتحويله الى مجرد علم يبحث فى مجموعة من قواعد السلوك النفسانى مستندين فى ذلك الى بعض الفروض والمقولات الفكرية التى تبعد عن الواقع بعد السماء عن الارض ·

الاقتصاد الكلاسيكى والصراع الطبقى

نشأ علم الاقتصاد السياسى بنشأة وتطور النظام الرأسمالى · حقا لقد كانت هناك كتابات اقتصادية متناثرة فى صفحات كتب القانون والاخلاق والفلسفة والادب واللاهوت · ولم تكن هذه الكتابات تهتم اساسا بدراسة واكتشاف القوانين العامة التى تحكم عمليات انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الوسائل المادية اللازمة لاشباع الحاجات البشرية عبر فترات التاريخ المختلفة ،

---

[٢] راجع فى ذلك : اوسكار لانجه ـ الاقتصاد السياسى ، الجزء الاول ،ترجمة الدكتور راشد البراوى ، دار المعارفة بالقاهرة ١٩٦٦ ، ص ٣٤٥

وهى الموضوع الرئيسى للاقتصاد السياسى ، وانما كانت هذه الكتابات اشبه بشذرات فكرية تتعرض باختصار شديد للظواهر والعلاقات الاقتصادية وذلك فى معرض تناولها للقضايا والمسائل القانونية والفلسفية والادبية ·ولم يكن ذلكالا امرا طبيعيا يتمشى مع الواقع الموضوعى للنشاط الاقتصادى للنظم السابقة على الراسمالية ، حيث لم تكن قوى الانتاج وعلاقات الانتاج قد وصلت الى درجة عالية من التعقيد والتشابك ، كما هى عليه فى النظام الراسمالى ، بحيث تستدعى اهتماما فكريا خاصا يخلق منها علما قائما بذاته ·

وكان الفكر الاقتصادى الكلاسيكى الذى تبلور فى كتابات آدم سميث ، ودافيد ريكاردو ، يمثل فى البداية جهدا ثقافيا ثوريا (٣) ، يحاول ان يكتشف انسب الظروف الاجتماعية ، او بتعبير آخر القوى والقوانين التى تحكم الانتاج الراسمالى ، وتؤمن مسيرته · ومن هنا لم يكن من المصادفة ان يحتل تفنيد ونقد افكار المدرسة التجارية (٤) فى موضوع الثروة والتجارة الخارجية وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى مكانا فى كتاب آدم سميث « بحث فى طبيعة واسباب ثورة الامم ، ومن هنا نفهم ايضا كيف راجت افكار الكلاسيك حول جمود نظام الطوائف وتخلف وسلبية المؤسسات والعلاقات الاجتماعية التى خلفها المجتمع الاقطاعى ودعوتهم التى اطلقت كصرخة عالية لزحف النمو الراسمالى حول موضوع الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة ·

لقد وصل الفكر الكلاسيكى بتحليله الموضوعى لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة فى ذلك الوقت الى اقتناعهم التام « بأن العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى عصرهم تعوق وتؤخر تنمية الموارد الانتاجية (٥) » ، وبتعبير آخر ، تعوق انطلاق قوى الانتاج وهكذا ادرك الكلاسيك ان الاقتصاد السياسى ليس هو العلم الذى يدرس لا الانتاج وعملياته فحسب ، ولكنه العلم الذى يدرس العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الافراد خلال عملية انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك السلع المادية · وبعبارة اخرى كانوا يدركون انه مطالب بدراسة البناء الاجتماعى للانتاج واكتشاف القوانين العامة التى تحكم تطوره · ومن هنا قادتهم هذه النظرة الموضوعية الى دراسة التناقضات الطبقية الموجودة بين طبقات المجتمع خلال عملية الانتاج · ومن هنا كانت المشكلة الاساسية التى شغلت ابحاث ريكاردو حتى مماته هى مشكلة التوزيع ، او مشكلة الصراع الطبقى حول تقسيم الناتج لاجتماعى ومدى تاثيره على حركة النمو الراسمالى · وفى ذلك يقول ريكاردو فى رسالة بعث بها الى مالتس ان الاقتصاد السياسى ليس بحثا فى طبيعة الثروة واسبابها وانما هو « بحث فى القوانين التى تعين تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التى تشترك فى تكوينه (٦) » ·

ادرك الكلاسيك ان النمو الاقتصادى يتوقف على معدل التراكم ، وان معدل التراكم يتوقف على مستوى الارباح ، وان الارباح تتوقف على مستوى الاجور ، وان مستوى الاجور يتوقف على اسعار السلع الزراعية ، وان مستوى اسعار السلع الزراعية يحدد الريع · هنالك كان احساسهم العميق بضرورة دراسة تطور الانصبة النسبية للناتج القومى بين طبقات المجتمع المختلفة لكى يكتشفوا العوامل والقوانين المحددة لتصور النشاط الاقتصادى ، ومن هنا كان عدائهم الشديد لملاك الاراضى باعتبارهم طبقة مبذرة تبدد امكانيات التراكم وهجومهم على الريع · ولم يكن ذلك الا تعبيرا اصيلا عن الصراع بين ملاك الاراضى والبرجوازية الصناعية فى بداية نمو الرأسمالية · وقد حسم هذا الصراع فى النهاية لصالح البرجوازية بعد ازدياد تراكم رأس المال فى الصناعة وغزوه ايضا للقطاع الزراعى وتفكيكه لعلاقات الانتاج الاقطاعية وتحويله الزراعة الى نمط رأسمالى للانتاج ·

وهكذا فانه حين ظهر الاقتصاد السياسى الكلاسيكى كانت التطورات كلها تسير فى صالح الطبقة البرجوازية الصاعدة حيث حقق رأس المال توسعا ضخما فى الصناعة وزيادة سريعة فى الناتج الاجتماعى بعد الاستخدام الموسع للتكنولوجيا التى تم التوصل اليها فى ذلك الحين تعضدها فى ذلك الثورة التى تمت فى وسائل النقل

---

[٣] انظر فى ذلك : بول باران ـ الاقتصاد السياسى والنمو ، ترجمة احمد توفيق بلبع ، دار الكاتب العربى :القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦١

[٤] كان التجاريون يرون ان ثروة البلاد تتمثل فيما يستحوذ عليه من ذهب وفضة . ومن هنا نادوا بتشجيع التجارة الخارجية عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الواردات حتى يكون هناك فائض اقتصادى فى الميزان التجارى . ولهذا كانوا من انصار تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى حتى يمكن تحقيق هذا الفائض

[٥] راجع : بول باران ـ المرجع السالف الذكر ، ص ٥٧

[٦] انظر : خطابات ريكاردو الى مالتس ١٨١٠ ـ ١٨٢٣ ، اشرف على نشرها ج . بونار ١٨٨٧ ، ص ١٥٧

والمواصلات « كما استولت البرجوازية بشكل نهائى على السلطة السياسية فى اكبر بلدين راسماليين ، وهما انجلترا وفرنسا . فى انجلترا بصدور قانون الاصلاح الانتخابى فى سنة ١٨٣٢ . لمصلحة الطبقة الوسطى ، وصدور قوانين الغلال ضد ملاك الاراضى ، وفى فرنسا بسقوط الملكية سنة ١٨٣٠ وحكم لوى فيليب رجل الرأسمالية المصرفية (٧) » . واصبح علم الاقتصاد السياسى شانه فى ذلك شان العلوم الطبيعية علم البرجوازية والمثقفين المرتبطين بها « فالعلوم الطبيعية زودت البرجوازية باداة لتنمية القوى الانتاجية التى يعتمد عليها دخلها ومركزها الاجتماعى ، وكان الاقتصاد السياسى سلاحا استخدمته فى نضالها من أجل فصم الروابط القديمة التى قيدت مبادرتها ونشاطها الاقتصادى (٨) » . وكانت المهمة الثورية التاريخية التى انجزها الاقتصاد الكلاسيكى تتمثل فى كشفه لطبيعة التناقضات الطبقية والعوائق الاجتماعية التى كانت تعترض طريق نمو اسلوب الانتاج الراسمالى . ومن هنا راجت افكار الكلاسيك ، وكانت موضع قبول لانها كانت تعصد حركة ثورية تقدمية هى حركة الانتقال من المجتمع الاقطاعى الى المجتمع الراسمالى . فظل تراث ريكاردو شيئا مقدسا ، بل ودستور على حد تعبير الاقتصادى الانجليزى ارك رول (٩) . ولم تحدث التهذيبات او الانتقادات الخفية التى اجراها جون ستيوارت مل ، وماكولوخ اى اضطراب خطير فى التناسق النظرى الذى اقامه رائدا الكلاسيكية .

ظهور الاقتصاد المبتذل

وما أن توطدت دعائم البورجوازية اقتصاديا (بالتوسع فى الانتاج الصناعى وزيادة رأس المال) وسياسيا (بالاستيلاء على السلطة) واجتماعيا (بالقضاء على علاقات الانتاج الاقطاعية) حتى تراجع الفكر الاقتصادى البورجوازى عن قضية تحليل العلاقات الاجتماعية بين الطبقات المختلفة ، واعتبر النظام الراسمالى هو نهاية المطاف ، وقمة التطور ، ونهاية التاريخ . وانبرى فريق من الاقتصاديين للدفاع عن هذا النظام وتبريره واختلاق العديد من الحجج الميتافيزيقية والادعاء بأن ذلك النظام انما تسيره قوانين طبيعية وقوى كامنة تلقائية ، تتلائم مع طبيعة الامور . وكانت تلك مأساة الاقتصاد المبتذل ، أول اتجاه يظهر فى سلسلة أزمة الاقتصاد البورجوازى . فقد تم عزل العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس خلال عملية الانتاج عن التحليل ، وانصب الاهتمام فى الاساس على دراسة عمليات التبادل والسوق . « فالبورجوازية المنتصرة تعتبر أن علاقات الانتاج قد استقرت صفة نهائية ، أو انها مسالة مؤكدة تماما . لا يجرى بشانها أى نقاش الا اذا كان الهدف منه تبريرها (١٠) » وهكذا كانت المهمة التاريخية التى قدمها هذا الاتجاه المبتذل الذى ضم جان باتست ساى ، وروبرت مالتس وباستيا ، وغيهم ، تتمثل فى تبرير التناقضات الطبقية التى كشف عنها النقاب مفكرى الاقتصاد الكلاسيكى . فاذا كان ريكاردو قد أوضح أن معدل النمو يتوقف على مستوى التراكم ، وان مستوى التراكم يعتمد على مستوى الاجور ، وان مستوى الاجور يتوقف على اثمان السلع الزراعية ، وبالتالى فان الصراع الاجتماعى حول تقسيم الناتج الاجتماعى يؤثر على حركة النمو ، جاء صف الاقتصاديين المبتذلين ليقولوا تبريرهم لهذه التناقضات . وكان ذلك يتطلب منهم أولا الهجوم على التفرقة التى اجراها آدم سميث بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، وعلى نظرية العمل فى القيمة ، وينادون (كما قال ساى) أن القيمة تتوقف على المنفعة ، وان الانتاج هو خلق للمنافع ، وبالتالى فانه « لابد من الحكم على انتاجية العمل بمستويات المنفعة لا بالاشارة الى طبيعة المنتج المادية أو غير المادية . وبهذا كان فى الامكان اضفاء صفة الانتاجية على جميع ضروب النشاط الاقتصادى التى تخلق المنافع (١١) » .

كان الهدف من الهجوم على نظرية القيمة فى المدرسة الكلاسيكية وتقديم نظرية المنفعة كبديل لها هو خلق اساس تبريرى لوضع نظرية فى التوزيع تبرر عملية الاستغلال الراسمالى ، وكانت تلك النظرية هى « نظرية الخدمات الانتاجية » أو تقسيم عناصر الانتاج الى أرض وعمل ورأسمال وتنظيم . وهكذا صفى المحتوى الاجتماعى لعلم الاقتصاد وقفزت الى المقدمة مشاكل التبادل والسوق . وفى هذا المجال انتج الاقتصاد المبتذل نظرية التوظف الكامل التى استندت الى قانون ساى للاسواق

---

[٧] راجع : دكتور فؤاد مرسى ـ راس المال ـ بمناسبه ١٠٠ سنة على صدوره ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ص ١١

[٨] انظر : اوسكارلانجه ـ الاقتصاد السياسى ، المرجع سالف الذكر ، ص ٣١٣

[٩] انظر : ارك رول ـ مرجع سالف الذكر ، ص ٢٩٩

[١٠] راجع فى ذلك : اوسكارلانجه ، الاقتصاد السياسى ، مرجع سالف الذكر ، ص ٣٢٠

[١١] انظر : ارك رول ـ مرجع سالف الذكر ، ص ٣٢١

(القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوى له) وأدت الاجتهادات الميتافيزيقية فى هذا المجال الى ادعاء وهمى ، بأنه تحت ظروف المنافسة الكاملة لا يمكن تصور حدوث أزمة افراط انتاج عام ، وأن ميكانيكية جهاز السوق ، وما توفره المرونة التامة لتغيرات الاسعار ، كفيلة بأن تصحح أى خطأ يعوق تحقيق التوازن الاقتصادى العام ، الذى قصدوا به فقط توازن التوظف الكامل · وبهذا الشكل حاولوا اخفاء المصالح الطبقية المتعارضة الكامنة فى علاقات الانتاج الرأسمالية ، « وقدموا الرأسماليه على أنها تنظيم منسجم لعلاقات تبادل تستفيد منها جميع الطبقات الاجتماعية (١٢) » ·

المدرسة الكلاسيكية الحديثة وظهور التحليل الحدى

ولئن كانت أفكار **ساى ومالتس وباستيا** قد قدمت الاطار العام لمرحلة الابتذال فى الاقتصاد السياسى البورجوازى ، مصفية بذلك الطابع الاجتماعى لعلم الاقتصاد ، فان ذلك الاتجاه المبتذل قد تدعم بظهور المدرسة الكلاسيكية الحديثة والتى ارتبطت أساسا بظهور مدرسة التحليل الحدى التى صاغ افكارها الاساسية **كارل منجر ، وليون فالراس ، وستانلى جيفونز** فى السنوات السبعينية من القرن التاسع عشر ، معتمدين فى ذلك على أفكار **جوش** التى صاغها حول المنفعة واللذة فى عام ١٨٥٤ فى كتابه « تطور قوانين السلوك الانسانى والقواعد المستخلصة من ذلك التعامل الانسانى · وكان ظهور تلك المدرسة تعبيرا عن مرحلة جديدة تمر بها الرأسمالية ، وهى مرحلة التحول الى الاحتكار · فقد حققت حركة تركز وتمركز رأس المال درجة عالية ، واحتل المشروع الكبير المكان الاول فى النشاط الاقتصادى وأخذ يمتص ويخنق المنشآت الصغيرة ويزيحها من السوق · وفى مقابل هذه التغيرات ، كانت التناقضات بين العمل ورأس المال ، بين الطبقة العاملة والبورجوازية ، تزداد عنفا وحدة (١٣) وتأخذ اشكالا مختلفة من الصراع ، وتنزع النقاب بشكل حاسم عن وهم التوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة · هنا غدا الاقتصاد الكلاسيكى والاقتصاد المبتذل عاجزين عن تفسير كثير من المشاكل وعاجزين عن الوقوف « فى وجه الهجمات من جانب حركة الطبقة العاملة ، تلك الحركة السائرة فى طريق النمو (١٤)

وكانت المهمة التى اضطلعت بها المدرسة الحدية هى ابتكار أسلوب جديد للتحليل ينأى بعلم الاقتصاد من نطاق تحليل العلاقات الاجتماعية ، الى دائرة التحليل النفسى لسلوك المنتج والمستهلك مستندين فى ذلك على فلسفة اللذة والمنفعة . فمشكلة علم الاقتصاد أضحت كما يقول **جيوفنز** « هى اشباع حاجاتنا الى أقصى حد بأقل جهد ، أى الحصول على أعظم قدر مما هو مرغوب فيه على حساب أقل قدر مما لا نرغب فيه ، او بعبارة أخرى تحقيق الحد الاعلى من اللذة (١٥) · وبهذا الشكل قطع مفكرو المدرسة الحدية صلتهم نهائيا بمنجزات الفكر الكلاسيكى ، ولم يعد يربطهم به الا خيط واهن ، هو الاستناد على فلسفة الحرية الاقتصادية وافتراض المنافسة الكاملة · وقدموا نظرية فى القيمة ، تقوم على ان المنفعة الحدية والقدرة ، هما اللذان يحددان قيمة السلعة · وتوهموا بذلك انهم « قدموا نظرية فى القيمة ذات صلاحية مطلقة ، مستقلة عن أى نظام اجتماعى معين (١٦) · والواقع انهم فى ذلك كانوا يهدفون ، شأنهم فى هذا شأن مفكرى الاقتصاد المبتذل ، الى وضع نظرية فى التوزيع ، تهدف الى وضع تبرير لعلاقات الاستغلال فى النظام الرأسمالى · وكانت تلك النظرية هى « نظرية الانتاجية الحدية » : فالاجور والارباح والريع والفائدة انما تحدد على أساس الانتاجية الحدية (١٧) لعناصر الانتاج الاربعة · وليس لاى صاحب عنصر من عناصر الانتاج أن يحتج بضآلة عائده فى التوزيع طالما كانت انتاجية الحدية منخفضة ·

وهكذا فانه اذا كان الاقتصاد الكلاسيكى قد بين ـ فى حدود جهازه التحليلى ونظرته الاجتماعية ـ طبيعة العلاقات المتناقضة للمصالح الطبقية فى النظام الرأسمالى ، وأن الاقتصاد المبتذل قد عمد الى تبريرها ، فان المدرسة الكلاسيكية الحديثة

---

[١٢] راجع : اوسكارلانجه ، المصدر السالف الذكر ص ٣٢٠

[١٣] ليس من قبيل المصادفة أن يأتى ظهور المدرسة الحدية متزامنا مع تزايد حركة الطبقة العاملة فى اوروبا وازدياد وعيها السياسى والطبقى ، خاصة بعد انشاء الدولية الاولى وظهور كتابات ماركس وانجلز

[١٤] انظر : ارك رول ، مرجع سالف الذكر ، ص ٣٧٢

[١٥] الاشارة هنا ماخوذة من أوسكار لانجة ص ٢٥٥

[١٦] انظر : ارك رول ، المرجع السالف الذكر ، ص ٣٧٢

[١٧] المقصود بالانتاجية الحدية هى الزيادة التى طرات على الناتج الكلى نتيجة لزيادة استخدام وحدة واحدة من عنصر ما من عناصر الانتاج

كانت تهدف الى انكار هذه التناقضات واخفائها (١٨) ٠

ولهذا لم يكن من المصادفة أن يحل « الرجل الاقتصادى « روبنسون كروزو » و « الرجل المنعزل فى الجزيرة » فى تحليل المدرسة الكلاسيكية الحديثة محل « العمال والرأسماليين وأصحاب الاراضى » فى تحليل المدرسة الكلاسيكية ٠ وأن يكون تحليل التغيرات الصغيرة والطفيفة التى تمس بشكل غير جوهرى الظواهر والعلاقات الاقتصادية هى طريقة التحليل التى اعتمد عليها أنصار المدرسة الحدية وذلك مقابل تحليل التغيرات الاجتماعية التى احتلت المكان المركزى فى المدرسة الكلاسيكية ٠ وليس من قبيل المصادفة أيضا أن يطغى تحليل التوازن الستاتيكى للمنتج والمستهلك فى الاجل القصير على مشاكل النمو والحركة للنظام الرأسمالى ، وهى الامور التى اهتم بها كتاب الفكر الكلاسيكى ٠ وان يحل تعبير « الاقتصاد البحت » ، أو علم الاقتصاد ، محل تعبير « الاقتصاد السياسى » ٠ ونظرا لان الجانب الاجتماعى قد أهمل بشكل نهائى فى النظرية الاقتصادية ، فان براعة التحليل الاقتصادى يمكن اذن أن تتغلف الان بأكثر أشكال التحليل « دقة وأناقة » ، وهى التحليل الرياضى الذى ارتبط زحفه على علم الاقتصاد السياسى البورجوازى بنشأة هذا الاتجاه ٠

وهكذا فانه بظهور المدرسة الحدية ، أو الاتجاه الذاتى كما يفضل **اوسكار لانجه** ان يسميها (١٩) تمت عزلة الاقتصاد السياسى البورجوازى عن مجال العلوم الاجتماعية ٠ وظهر بعد ذلك صف طويل من الاقتصاديين البورجوازيين ، الذين راحوا يهذبون الفكر الاقتصادى البورجوازى فى اطار محكم من الادوات التى ابتكرها الجهاز التحليلى لهذه المدرسة (فكرة الحد والاعتماد على التحليل الرياضى) ٠ ولم تكن التفريعات التى انقسم اليها هذا الصف الطويل (مثل المدرسة الانجليزية التى ضمت **الفرد مارشال وبيجو** والمدرسة النمساوية التى ضمت **بوم بافرك وفون مايزس وشومبيتر وهايك** ، والمدرسة الفرنسية التى ضمت **افتاليون وكورتان** ، الخ) لم تكن الا صورا من مذهب مشترك ٠ ولم توجد بينها ـ كما يقول **ارك رول** ـ فوارق هامة ذات شان ٠ حيث ان نواحى الاتفاق بينها هى اوضح مظاهرها (٢٠) ، حيث اتفق جميع أنصار هذا الاتجاه على مقدمات فكرية محددة ، واستخلصوا منها نتائج معينة تتمشى مع هذه المقدمات وتتسق معها ٠ وهم بهذا انتهجوا منهج المنطق الشكلى أو الصورى ، الذى يبحث فقط فى مدى اتساق الفكر مع نفسه ، اتساقا يقع فى الذات الانسانية دون أن تكون له علاقة بالواقع الموضوعى ، أو بالعالم الحى الخارجى ٠ وقد ظل هذا المنهج مسيطرا على اذهان المفكرين الاقتصاديين البورجوازيين حتى الوقت الحاضر ٠ على أن أزمة الفكر الاقتصادى البورجوازى تميزت بملامح أكثر خطورة من ذلك ٠

معنى الازمة

يستخدم بعض المؤلفين مصطلح **أزمة الاقتصاد السياسى البرجوازى** للاشارة الى معنى واسع ٠ وعلى ضوء هذا المعنى توجد تعريفات مختلفة ٠ فمثلا يستخدم بعض الكتاب هذا المصطلح للاشارة الى الانقسام الذى حدث فى علم الاقتصاد الى اتجاهين رئيسين متعارضين ٠ وهما الاقتصاد البرجوازى والاقتصاد الماركسى ٠ وانطلاقا من هذا يؤرخ انصار هذا التعريف ببداية ظهور أزمة الاقتصاد السياس البرجوازى ببداية ظهور أعمال ماركس التى تناولت بالنقد الشامل والواسع افكار الاقتصاد البرجوازى ٠ غير ان انقسام هذا العلم الى هذين الاتجاهين المتعارضين ان هو الا انعكاس للطبيعة الطبقية للاقتصاد السياسى ولم تنشأ هذه الطبيعة الطبقية لهذا العلم عقب ظهور اعمال **كارل ماركس** ، انما هى موجودة قبل ظهور هذه الاعمال بوقت طويل ٠ لهذا فاننا اذا سلمنا بصحة التعريف السابق عن « الازمة » فى الفكر الاقتصادى البرجوازى ، فان ذلك يتطلب ان نفترض ان هذه الازمة قد ظهرت بظهور الاقتصاد السياسى نفسه ، وستظل موجودة طالما كان هناك طبقات فى المجتمع ٠

والواقع اننا نقصد بالازمة هنا معنى محددا ، وهى انها ظاهرة تاريخية معينة تميز الاقتصاد السياسى البرجوازى بشكل خاص عما كان عليه وضعه فى غضون القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ٠ وأزمة الاقتصاد السياسى البرجوازى

---

[١٨] انظر : مقدمة الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله لكتاب شارل بتليهم « التخطيط الاقتصادى » دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦

[١٩] راجع : أوسكار لانجة ، مرجع سالف الذكر ، ص ٢٥٧ ، هامشية رقم ١

[٢٠] ارجع الى ارك رول ، مصدر سالف الذكر ، ص ٣٩٥

بهذا المعنى هى جزء من الازمة العامة للايديولوجية البرجوازية ، والتى يعتبر الاقتصاد السياسى جزء من أهم مكوناتها · ذلك ان الازمة العامة للنظام الرأسمالى ، والتى بدأت فى الربع الاول من القرن العشرين بانتصار الثورة الاشتراكية فى روسيا ، استدعت احداث تغييرات خاصة فى الايديولوجية البرجوازية · ان تلك التغيرات التى انعكست فى التيارات الايديولوجية المختلفة ، ومنها تيارات علم الاقتصاد السياسى البرجوازى توضح لنا ، كما سنرى ذلك فيما بعد ـ كيف يتصور علماء الاقتصاد البرجوازى هذه الازمة ، وماهى سبل الخلاص منها · وايا كان الامر فان الاقتصاد السياسى البرجوازى قد طرأت عليه تغيرات معينة فى ظل الازمة العامة للرأسمالية ، وتتميز هذه التغيرات بحدوث مراجعات فكرية وخروج عن كثير من المنطلقات النظرية التى كان يعتبرها الاقتصاديون البرجوازيون فى القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين كمسائل بديهية مسلم بها ، ومطابقة للحقيقة · والمعنى الذى حددناه من قبل « للازمة » باعتبارها ظاهرة تاريخية ، وجزء من الازمة العامة للايديولوجية البرجوازية ، يختلف اختلافا جذريا عن المعنى الذى يستخدمه الاقتصاديون البرجوازيون أنفسهم حينما يتكلمون عن هذه الازمة · حقا لقد أحس كثير من كتاب الاقتصاد البرجوازى بهذه الازمة منذ زمن بعيد ، وان لم يدركوا جوهرها الاساسى ·

وقد بدأ الجدل حول هذا الموضوع فى المانيا فى السنوات العشرينية للقرن العشرين ، وذلك فى ابحاث ا · جونتير ، ل · بوليه ، د · شتولتزمان ، وشبان · وفى ابحاث فانجرفور فى سنة ١٩٣٣ · ثم انتقل الجدل بعد ذلك الى انجلترا والولايات المتحدة وذلك عقب انتشار ازمة الكساد الكبير ١٩٢٩ ـ١٩٣٣ ، ثم اخيرا الى فرنسا · وقد كان الاحساس بهذه الازمة ومدى انعكاسه فى الكتابات الاقتصادية متفاوتا بين بلد وآخر وذلك تبعا لتفاوت درجة حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية بين البلدان الرأسمالية نفسها · فعلى سبيل المثال لم يظهر الجدل حول هذا الموضوع فى فرنسا الا فى السنوات التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ، بعد استفحال مشاكل الرأسمالية الفرنسية ·

ولن يهمنا هنا الدخول فى تفاصيل هذا الجدل واتجاهاته ، وكل ما نود الاشارة اليه فى هذا الصدد ، هو انه فى الربع الاول من القرن الحالى ، ومع بدء تحول الرأسمالية الى مرحلة الاحتكار ، ومع اشتداد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية ، بدا واضحا لدى الكثيرين من كتاب الاقتصاد البرجوازى ، ان الافتراضات والمسلمات المختلفة التى قام عليها بنيان التحليل الكلاسيكى ، والتحليل الكلاسيكى الحديث ، غير صحيحة ومخالفة للواقع واضحت عاجزة عن تفسير كثير من المشاكل التى افرزها تطور الرأسمالية فى مرحلة الاحتكار · فافتراض التوظف الكامل لجميع الموارد الاقتصادية ، وعدم تصور حدوث أزمة افراط انتاج عام ، والهارمونية الكاملة التى توفرها سياسة الحرية الاقتصادية الليبرالية ، والملاءمة الدائمة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع ، والمرونة التامة لتغيرات الاسعار وما يوفره جهاز السوق التلقائى من تصحيح الاخطاء الجزئية التى قد تحدث فى سير النشاط الاقتصادى ·· كل هذه الافتراضات وغيرها بدت فى هذه الظروف بافتراضات ميتافيزيقية تدور فى الهواء وفى عقول الاقتصاديين دون ان يكون لها أرضية صلبة تقف عليها فى واقع الاقتصاد الرأسمالى ·

هنالك حدثت أزمة ثقة فى هذا الفكر ، وفى نفس الوقت دبت « الحيرة » فى صفوف الاقتصاديين البرجوازيين · وفى ذلك يقول ارك رول : « فمن ناحية ظلت النظرية الاقتصادية دون أن تمسها الجائحة بشكل قوى · ذلك ان مذاهبها المركزية ، استمرت ، على الاقل مثلما كانت تدرس لاجيال الطلاب ، كما كانت عليه عقودا · ولكنها دخلت من ناحية أخرى عالم ما بعد الحرب ، وقد اصابها العطب والتدمير بدرجة سيئة ، لان علاقتها بعالم الواقع ، وبمشكلات اليوم الملحة ، أصبحت الان موضع الشك فى كل مكان وزمان (٢١) ·

ومن خلال الركام الضخم للكتابات التى دارت حول هذا الموضوع فى عالم ما بين الحربين يمكننا أن نشخص احساس مفكرى الاقتصاد البرجوازى بأزمة علم الاقتصاد فى نقطتين أساسيتين هما :

اولا ـ الشعور بعدم صحة الافتراضات التى قامت عليها النظرية الاقتصادية ·

ثانيا ـ الاعتراف بعدم فعالية تعاليم النظرية الاقتصادية فى مواجهة المشاكل الاقتصادية وتفسيرها واعطاء الحلول المناسبة لها ·

وحول النقطة الثانية من هذا التشخيص حدث هناك انقسام بين الاقتصاديين البرجوازيين · ومن

---

[٢١] ارجع الى : ارك رول ـ مصدر سالف الذكر ، ص ٥٥٤

هذا الانقسام تفرعت التيارات المعاصرة المختلفة ٠ فهناك فريق من الاقتصاديين انبرى للدفاع عن النظرية الاقتصادية الليبرالية ، منـاديا « بأن النظرية الاقتصادية ليست مطالبة بمعـالجة المشكلات الجديدة التى خلفتهـا الحرب ٠ (٢٢) ، وأن سياسة الحرية الاقتصادية التى رفع لواءها آدم سميث وريكاردو وما تنطوى عليه من ضرورة عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى والاهمية المطلقة لجهاز السوق فى احداث التوازن والتوظف الكامل بطريقة تلقائية ٠٠ كلها أمور يجب الدفاع عنها من جديد ٠ وقد عرف هذا الاتجـاه باسم « التيار الليبرالى الجديد » ، وضم عددا من الاقتصاديين مثل فالتر أويكن وفيلهم روبكه وفون مايزس وهايك وليونيل روبنز ٠ وقد نال هـذا الاتجاه شهرة واسعة خلال الجدل الذى دار فى الثلاثينات ٠٠ وكان منصبا حول فعالية تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ٠ ولم يكن النقاش حول هذا الموضوع فى ذلك الوقت أمرا عابرا أو مصادفة ٠ ذلك ان مشكلة التقلبات الاقتصادية التى حدثت خلال سنوات ما بين الحـربين ، والدعوة الى تدخل الدولة لمعالجة هذه الازمات ، والنجاح الذى حققته تجارب التخطيط الاقتصادى فى الاتحاد السوفيتى ٠٠ كل ذلك استفز عددا من انصار هذا الاتجاه لفتح نيران المعركة حول دعوة التخطيط المركزى ، زاعمين انه ليس بالامكان ان ينجح التخطيط المركزى فى اجراء الحسـاب الاقتصادى السليم لمختلف البدائل ، وبالتالى توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا امثلا على مختلـف الاستعمالات ، بسبب غياب جهاز السوق ، وأن تجربة كهذه من شأنها أن تؤدى الى قيام « الدولة العبودية » وذلك على حد تعبير هايك نفسه (٢٣) ٠

أما التيار الثانى الذى انبثق من هـذه المناقشات ، فقد تمثل فى ذلك الفيض العـرم مـن الابحاث التى اعطت ثقلا كبيـرا للمشـاكل الاقتصادية للراسمالية فى مرحلتها الاحتكارية ، مركزا على عدد من النـواحى اهمهـا : الـدورة الاقتصادية ، المشاكل النقدية والاثمان ، وسياسات التوظف والتجارة الخارجية ٠ وهى ابحاث انطوت على القبول الضمنى لمبدأ تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ٠ ان الثمرة الواضحة الممثلة لهذا الاتجاه نراها فى صورتها العلنيـة الصريحـة فى المؤلف الذى اخرجه كينز « النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود » عام ١٩٣٦ ٠ والـواقـع ان النظرية العامـة لكينـز التى حـاوت فى حـدود جهازها التحليلى الذى انحصر فقط فى الاجل القصير ، ان تعطى تفسيـرا لمشـاكـل الركـود والبطالة ، وصلت بالاقتصاد البرجوازى ، الى حافة النهاية « وفجرت هيكله بكاملـــه (٢٤) » ٠ وكانت فوق ذلك كله بمثابة « اقرار رسمى صادر من المحكمة البابوية للاقتصاد التقليدى بوجود عدم الاستقرار والميل الشديد نحو الركود والقصور المزمن فى استخدام الموارد البشرية والمـادية كسمات لصيقة بالنظام الرأسمالى (٢٥) ٠ ومنحت فى اطار سياستها « صك غفران » لخطيئة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، متوهمة بذلك ان هذه الخطيئة سوف يمسح عارها الامكانيات التى يتيحها تدخل الدولة لمعالجـة الازمات والبطالة فى النظام الرأسمالى ٠

وهنا ، وعند هذه المرحلة ، توهم الاقتصاديون البرجوازيون ، أن هناك « ثورة » قد حدثت فى علم الاقتصاد ٠

نقد النظـرة البورجوازية لازمة الاقتصـاد السياسى

وهكذا يتصور مفكرو الاقتصاد البورجوازى أن أزمة علم الاقتصاد تتمثل فى عدم ملاءمة النظريات القديمة للاوضـــاع الجديدة للنظام الرأسـمالى ، وعدم قدرتها على اعطاء اجابات صحيحة عن الظواهر الاقتصادية المختلفة ٠ وتصور الازمة بهذا المعنى انما يعنى مرحلة انتقال للفكر الاقتصادى البرجوازى من منطق الفكر الليبرالى الكلاسيكى الى مرحلة أخرى تتميز بالخروج عـن بعض مسلمات هذا الفكر وأسسه ٠ وهم بهذا التصـور يرون أن أزمة علم الاقتصاد ليست أزمة ذبول أو كساد ، انما هى أزمة « نمو » وذلك على حد تعبير للفكـــر الفرنسى اندريه مارشـال ، وان علـم الاقتصاد السياسى البورجوازى قد خرج من أزمته بثورة فى العلم ذاتـه ، وذلك بظهـور الاقتصـاد الكينزى ٠ بل ان البعض يتصور أن البحـوث العديدة التى تمت فى السنين الاخيرة ، وكانت ذات طابع عملى ، مستخدمة فى ذلك ، بشكل

---

[٢٢] المصدر نفسه ، ص ٤٥٦

(٢٣) راجع جانبا هاما من ذلك النقاش فى المراجع الاتية : بول سـويزى ـ الاشتراكية ، ترجمة الدكتور حبر مكاوى ، القاهرة ١٩٦٥ ، أوسكار لانجه وفريدريك تايلور : تخطيط الانتـــاج فى الدولة الاشتراكية ، ترجمة احمد رضوان عز الدين ، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٦ .

[٢٤] انظر : بول باران ـ المرجع الانف الذكر ، ص ٦٥

[٢٥] راجع : بول باران ـ مصدر سالف الذكر ، ص ٦٦

مكثف ، الرياضة ، والاحصاء ، قد خرجت بالعلم من أزمته ، وأكدت من جديد مدى حيويته ·

والخط الاساسى لهذا التصور البورجوازى لازمة علم الاقتصاد السياسى البورجوازى انما يكمن بشكل رئيسى فى اغفال الصلة الموجودة بين أزمة الايديولوجية البورجوازية ككل ، وبين أزمة علم الاقتصاد نفسه · ذلك أن الازمة الثانية انما هى انعكاس مباشر للازمة الاولى · فالازمة العامة للنظام الرأسمالى هى أزمة عامة وشاملة وتضم جميع نواحى الحياة الرأسمالية · ان تلك الازمة العامة للرأسمالية تتميز بالملامح الاساسية الاتية :

١ ـ حدوث انقسام واضح للعالم بين نظامين اقتصاديين متباينين ، وهما النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى · فانتصار الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ ، ثم امتدادها الى دول اوربا الشرقية واسيا ، محتوية بذلك ثلث سكان العالم ، كان ضربة للادعاء الميتافيزيقى الذى ردده الفكر البورجوازى عن خلود وأبدية النظام الرأسمالى ·

٢ ـ النجاح الذى حققته تجارب البناء الاشتراكى فى الدول الاشتراكية أعطى تأكيدا للامكانات الضخمة لتحقيق معدلات سريعة للنمو عن طريق التخطيط الاقتصادى الاشتراكى · وكان ذلك يعنى افلاس النظريات البورجوازية التى كانت تنكر امكانية هذا النجاح بسبب غياب جهاز السوق ·

٣ ـ اشتداد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الرأسمالية المختلفة بفعل قانون التطور المتساوى بينها (تفاقم قضايا الاسواق والتصدير) وازدياد هذه التناقضات داخل كل بلد على حدة (عجز المؤسسات الرأسمالية عن أحداث التشغيل الكامل للموارد ، حدوث الازمات الاقتصادية الخ) ·

٤ ـ ضعف مواقع الرأسمالية الامبريالية ، وانهيار نظام المستعمرات ، بفعل اشتداد حركات التحرر الوطنى فى دول آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ·

وهكذا ، فانه عندما تنفجر هذه الازمة العامة على جبهة الفكر الاقتصادى البورجوازى فان الهدف كان ولا يزال هو ايجاد الوسائل والطرق للتغلب على التناقضات المحتدمة لاسلوب الانتاج الرأسمالى وانقاذه من الانهيار والذبول · وأيا كانت طرق العلاج والمقترحات التى قدمت ، فلازال المريض يعانى المرض · فالازمات الاقتصادية ، ونقص التشغيل الكامل للموارد ، وازدياد المشاكل الاجتماعية ، وازدياد الانفاق العسكرى على موارد الدمار كمخرج مؤقت لعلاج مشكلة نقص الطلب الفعال ، واشعال نيران الحرب فى فيتنام ولاوس وكمبوديا والشرق الاوسط ، وضرب حركات التحرر الوطنى ··· كل هذه الظواهر وغيرها تؤكد بشكل واضح ، أن المرض غير قابل للعلاج ·

الخصائص الاساسية لازمة الاقتصاد السياسى البورجوازى

اتخذت الازمة فى علم الاقتصاد السياسى البورجوازى مظاهر وسمات معينة ، هى فى الاساس نتاج للتغيرات الاقتصادية والسياسية التى حدثت فى ظل الازمة العامة لمجموع النظام الرأسمالى · ان هذه السمات والخصائص ، التى سنتعرض لها بايجاز فيما بعد ، تبين لنا كيف انعكست آثار هذه التغيرات فى وعى الاقتصاديين البورجوازيين · ولفهم طبيعة هذه السمات لابد ، بادىء ذى بدء ، من مراعاة نقطتين اساسيتين يحكمان طبيعة هذه الازمة ، وهما :

١ ـ ان الاقتصاديين البورجوازيين ينكرون مفهوم الازمة العامة للنظام الرأسمالى ، ويرفضون تصور الرأسمالية على انها مرحلة عابرة فى تاريخ تطور البشرية ·

٢ ـ أنهم بالرغم من هذا الانكار ، وفى سبيل الدفاع عن النظام الرأسمالى وانقاذه من الانهيار أصبحوا مرغمين على مناقشة بعض المشاكل الخطيرة للرأسمالية التى تغاضوا عنها فترة طويلة من الزمن · ونتيجة لهذا ، وفى سبيل انجاز هذه المهمة ، أى الدفاع عن النظام الرأسمالى ، تراجع الاقتصاديون عن بعض المعتقدات القديمة ، وانتجوا بدلا منها فكرا ونظريات جديدة لايمكن ان نجد بينها ذلك التناسق النظرى الذى كان موجودا فى الفكر الكلاسيكى أو حتى فى الفكر الكلاسيكى الحديث ·

انطلاقا من هذا ، يمكننا الان ان نتعرض لبعض خصائص هذه الازمة :

١ ـ انهيار نظرية التوازن التلقائى :

كانت نظرية التوازن التلقائى تمثل محورا من المحاور المركزية التى قامت عليها النظرية الاقتصادية البورجوازية · وكانت هذه النظرية تقرر ، أنه تحت ظروف المنافسة الكاملة يتجه الاقتصاد القومى ، بفعل قواه التلقائية الكامنة فيه ، الى التوازن المستمر · والمقصود بالتوازن هنا ، ذلك المستوى الذى يتوازن عنده الاقتصاد القومى بقطاعاته المختلفة فى ظل حالة من التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية · وقد نظروا الى توازن التشغيل الكامل على انه الحالة المثلى ، والوضع الطبيعى والعادى ، للاقتصاد القومى · وكانت نظرية جان باتست ساى ، القائلة بأن العرض يخلق الطلب المساوى له ، وبالتالى لا يمكن حدوث أزمة افراط عام فى الانتاج ، هى الاساس الذى قامت عليه هذه النظرية · وبالرغم من أن النظام الرأسمالى قد عرف عددا من الازمات العامة لافراط الانتاج (كما حدث فى عام ١٨١٠ ، ١٨٢٥ ، ١٨٣٦ ، ١٨٤٧ ، ١٨٦٤ ، ١٨٧٣ ، ١٨٩٠ ، الخ) الا أنهم نظروا الى هذه الازمات على أنها قلاقل عابرة لا تنتج من طبيعة النظام ، وانما من فعل السياسة الاقتصادية ، ومن مظاهر عدم الكمال التى قد تحدث فى السوق نتيجة لجمود بعض الاسعار (كالاجور مثلا) وعدم استجابتها للتغيرات المطلوبة التى يحتمها وضع توازن التشغيل الكامل · وقد استمر هذا الوهم الميتافيزيقى لفترة طويلة من الزمن يسيطر على أذهان الكثير من الاقتصاديين ، الى أن جاءت أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) وحطمت هذا الوهم تحطيما تاما ، مبينة أن القوى التلقائية الكامنة التى تلعب دائما دور المصحح فى النظام الرأسمالى لا وجود لها أبدا · وهنا خرج اللورد كينز بنظريته العامة ، مؤكدا أن البطالة والركود هما اتجاهان كامنان فى النظام الرأسمالى الحديث ، وانه للتغلب عليهما ، ولانقاذ الرأسمالية من الذبول ، لابد للدولة أن تتدخل فى النشاط الاقتصادى ، ولاقت أفكار كينز فى ذلك قبولا شبه عام ، ولم يعد هناك اليوم من يدافع عن نظرية التوازن التلقائى الا ما ندر ·

وبانهيار نظرية التوازن التلقائى ، فقد الفكر الاقتصادى البرجوازى مقولة من أهم المقولات التى كانت تستخدم فى التحليل وفى مجال الدفاع عن الرأسمالية وخلودها ، ومقدرتها الفائقة على تحقيق الوضع الامثل لتوزيع الموارد ·

٢ ـ الدعوة للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى :

نظر مفكرو الاقتصاد البرجوازى فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الى التدخل الحكومى على أنه خطأ جسيم يعرقل سير الامور بصورتها الطبيعية المثالية · ومن هنا كافحوا لاجل أن تبقى الدولة فى اطار وظائفها التقليدية (القضاء والامن والجيوش) اللازمة لدوران النشاط الاقتصادى الرأسمالى ، أى أنها يجب ان تقوم بدور الحارس الامين لنشاط البرجوازية وكان شعارهم فى ذلك « دعه يعمل واتركه يمر » هذا الزعم الذى ساد فترة طويلة من الزمن فى محيط الدراسات الاقتصادية قد انتهى الان ·

وقد ارتبطت الدعوة للتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى كاتجاه مقبول لدى مفكرى الاقتصاد البرجوازى بظهور النظرية العامة لكينز عام ١٩٣٦ ، وقد بدأ كينز تحليله بالهجوم على المدرسة الكلاسيكية وعلى قانون ساى للاسواق ، مبينا أن حالة التشغيل الكامل التى ادعى الكلاسيك على أنها الوضع الطبيعى والعادى للاقتصاد القومى ، ليست الا حالة خاصة فقط ، وأن توازن الاقتصاد القومى يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل · واذا كان الكلاسيك قد اهتموا أساسا بتحليل العلاقات الطبقية التى تحدد الانصبة النسبية من الدخل القومى التى يحصل عليها أصحاب عوامل الانتاج ، فان مهمة كينز كانت تتلخص فى تفسير القوى التى تعيش مستوى ذلك الدخل ·وقد قادته الادوات التحليلية التى اعتمد عليها الى القول بأن الطلب الكلى الفعال (الذى هو طلب متوقع) هو الذى يحدد حجم العرض ، وبالتالى حجم الناتج القومى ·وينقسم الطلب الكلى الفعال الى : طلب على سلع الاستهلاك، وطلب على سلع الاستثمار · وفى بحثه عن العوامل التى تحدد شقى الطلب الكلى الفعال اعتمد كينز على التحليل النفسى للمستهلكين والمنتجين ، وانتهى من تحليله الذاتى الى النتيجة الاتية : وهى أنه مع تزايد حجم الدخل القومى ، يزداد الميل للادخار (وبالتالى ينقص الميل للاستهلاك) وفى الوقت نفسه تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال (وبالتالى الميل للاستثمار) ومن هنا تتفاقم مشاكل الركود والبطالة والكساد ، وللخروج من هذه الصورة القاتمة لازمة النظام ، كان لابد له أن يتمرد على مبدأ عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وأن يقترح جملة من السياسات الحكومية فى مجال المالية والائتمان حتى يمكن رفع حجم الطلب الكلى الفعال ، فدعا الى ضرورة خفض سعر الفائدة وتشجيع الانفاق العام الحكومى (أيا كانت طبيعته) فى فترة الازمة ، متوهما بذلك أنه قد وضع حدا لمشاكل البطالة والركود فى النظام الرأسمالى ، ودون الدخول فى كثير من التفاصيل الفنية لهذه النظرية

وانتقادها ، نود فقط ان نبين انه بظهور دعوة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فقدت مقولة : القوى الكامنة التلقائية التى تعمل عملها فى النظام وتدفعه دائما للتوازن والتشغيل الكامل ، بريقها ، وبذلك انهار ركن هام من أركان الفكر البرجوازى الاقتصادى ، وكان هدم تلك المقولة يعنى : **انه بدخول الرأسمالية مرحلة راسمالبه** الدولة الاحتكارية ، فان جهاز الدولة يجب أن يقوم بدور حاسم فى مساندة الاحتكارات بعد أن فقدت الرأسمالية مقدرتها الذاتية على الاستمرار والنمو · وقد استخدمت فلسفة التدخل الحكومى التى نادى بها كينز لتبرير تزايد الانفاق الحربى الحكومى . وتعبئة جزء ضخم من الموارد لانتاج وسائل الدمار (٢٦) ، وهكذا انهارت مقولة « دعه يعمل واتركه يمر » ، وأصبحت فلسفة الحرية الاقتصادية المثالية « كم من المتناقضات ، فمن دعوة الى الحرية الاقتصادية شبه المطلقة ، الى تضييق لهذه الحرية ،ومن اعتبار الفرد هو اساس المجتمع الى تركيز الاهتمام فى الدولة » (٢٧) .

٣ ـ انكار الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية :

ان انكار الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية يعد أحد السمات الهامة لازمة الاقتصاد السياسى البرجوازى ، حقا ان هذا الانكار لم ينشأ بظهور الاقتصاد البرجوازى نفسه ، انما ظهرت ملامحه عبر تطور الاقتصاد البرجوازى ، فقد اكتشف الاقتصاديون الكلاسيك كثيرا من القوانين التى تحكم تطور النظام الرأسمالى ، وأضفوا عليها صفة الموضوعية ، بمعنى انهم نظروا اليها على أنها تحدث مفعولها فى النشاط الاقتصادى بصورة مستقلة من وحى الناس وارادتهم · وكان ذلك يعد كسبا علميا فى مجال العلوم الاجتماعية التى كان يسيطر عليها التفسيرات المثالية ، والميتافيزيقية فى ظل العصور الوسطى

ومع أن الكلاسيك فسروا هذا الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية من وجهة نظر مثالية ! حيث **انهم بدلا من أن ينظروا اليها على أنها نتيجة غير** مقصودة ومترتبة على أفعال الناس ، كانوا يرون فيها نتيجة لتأثير قوى أعظم من البشر ، هى قوانين الطبيعة الخالدة والقوى الخارقة فيها ، الا أن ذلك كان يمثل خطوة هامة على طريق البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية · وكان أول اتجاه يظهر فى الفكر الاقتصادى ، وضمن سلسلة أزمته يحارب هذه النظرة العلمية هو المدرسة التاريخية الالمانية التى أنكرت وجود قوانين تحكم عمليات الانتاج والتوزيع · ونادوا فى مقابل ذلك بوجود « روح » تسود فى عصور اقتصادية مختلفة وعلى أساسها يتم تحديد طبيعة الحياة الاقتصادية لمرحلة معينة من التطور ، وكانت تلك المدرسة بهذا الشكل مثالية هيجيلية · كانت تهدف الى تحويل الاقتصاد السياسى الى علم للتاريخ الاقتصادى (٢٨) .

وكان ظهور الاتجاه الذاتى فى الاقتصاد البرجوازى (المدرسة الحديثة) يمثل استمرار الانكار لوجود الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية حيث انه انحصر فى مجال بحث التغيرات الطفيفة غير الجوهرية التى تحدث فى مجال توازن المنتج وتوازن المستهلك ، وحينما ظهرت فلسفة التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى فى مرحلة تطور راسمالية الدولة الاحتكارية ، ساد الاعتقاد بين أوساط واسعة من المفكرين البرجوازيين ، بأن الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية لم يعد له وجود · حيث أن تلك القوانين يمكن أن تتغير تبعا لاتجاهات ورغبة الدولة فى التدخل فى النشاط الاقتصادى · وهكذا فان القوانين الاقتصادية يكون مصدرها ، حسب هذا التصور ، فى الاتجاهات الفكرية والسياسية المميزة لفترة تاريخية معينة ، وليس فى العلاقات الاجتماعية وخواص القوى الانتاجية (٢٩) ، ونشأ عن ذلك التصور وهم خاطىء فحواه « ان المجتمع يستطيع ، بطريقة اجتهادية أن يقرر اتجاهات تطوره فى الاتجاهات المختلفة (٣٠) » وبالتالى فالقوانين الموضوعية التى تحكم عمليات التطور لا وجود لها على الاطلاق · وفى ذلك يقول **آرثرلويس** : « نحن نفترض أنه من المستحيل علينا التنبؤ بكيفية تطور

---

(٢٦) كانت المانيا الفاشية هى أسبق الدول للاخذ بالسياسة الكينزية فى بناء جهازها الاقتصادى الذى اتاح لها ان تفجر نيران الحرب العالمية الثانية (انظر : بول باران ، السالف الذكر ، ص ٦٧) وفى ذلك يقول هالمارشاخت ، أكبر رجال المالية للرايخ الالمانى ان افكار كينز «تمثل الايضاح والتبرير النظرى للاقتصاد الاشتراكى الوطنى »

(٢٧) انظر : دكتور عبد الرازق محمد حسن ـ « المادية والمثالية فى التحليل الاقتصادى » مقال منشور بمجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٥٣

(٢٨) انظر : اوسكار لانجة، المرجع نفسه ، ص ٢٨٨

(٢٩) المصدر السالف الذكر، ص ٢٥١

(٣٠) راجع : بلومين ، مصدر سالف الذكر ، ص ١٠١

أى نظام اجتماعى ... ومن المستحيل علينا أن نتنبأ بالنسبة للدول المتقدمة ، الى أى اتجاه تسير ، لاننا لا نعتقد أن مستقبل الجنس البشرى تحكمه قوانين غير قابلة للتغيير » .

والملاحظ الان ان الاقتصاديين البرجوازيين يتحدثون بشكل نادر عن «القوانين الاقتصادية» . وتلك حقيقة يعترف بها مؤلفو «قاموس علم الاقتصاد الحديث » الذى صدر فى الولايات المتحدة فى اعقاب الحرب العالمية الثانية . ان انكار الطابع الموضوعى للقوانين الاقتصادية ، يفقد علم الاقتصاد السياسى البرجوازى طابعه كعلم بالمعنى الفلسفى لهذه الكلمة .

٤ ـ محدودية الاستفادة من أدوات التحليل المتقدمة :

يمكن تشخيص مرحلة التطور التى تمر بها الان الدول المتقدمة الرأسمالية بأنها مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية . وهى مرحلة تتميز بدرجة عالية من تركز وتمركز رأس المال ، وازدياد سيطرة الاحتكارات على شتى نواحى الحياة الاجتماعية ، وتحكمها بشكل رئيسى فى اتجاهات نمو الدخل القومى وتركيبه ، وفى امتلاك الدولة لبعض المشروعات اللازمة لدوران دولاب الانتاج فى المؤسسات الرأسمالية الخاصة . كما تتسم ايضا بازدياد السيطرة المباشرة لرأس المال الاحتكارى على جهاز الدولة وتحويله الى جهاز رئيسى هام لتنفيذ السياسة الاقتصادية المرتبطة بمصالح المؤسسات الاحتكارية . وهكذا فانه يلزم لتنفيذ هذه السياسة معرفة صحيحة بالظواهر والعلاقات الاقتصادية الموجودة بين المتغيرات والتعبير عنها كميا لاستخلاص انسب اساليب السياسة الاقتصادية فى المجالات المختلفة (النقود ، الائتمان، الضرائب ، السياسة الجمركية ، الخ) وتحقق لرأس المال الاحتكارى أكبر فائدة ممكنة .

ومن ثم فانه نتيجة لزيادة دور الدولة الاقتصادى، ونتيجة لزيادة تركز رأس المال ووجود المؤسسات الصناعية الضخمة التى تستطيع ان تلحق بها مراكز للبحوث الاقتصادية والعلمية ، تطورت فى السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية عدة فروع هامة فى البحث الاقتصادى ، كالاقتصاد القياسى ، والاقتصاد الرياضى ، والاحصاء الاقتصادى ، والمحاسبة القومية ، وبحوث العمليات والبرمجة وعلم السيبرنطيقا . وهى جميعا تتميز بدرجة متقدمة فى استخدام الاحصاء والرياضة . وقد حقق العلم الاقتصادى البرجوازى فى هذه المجالات تقدما ملموسا بابتكار اساليب جديدة للتحليل الكمى للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة .

والواقع انه رغم عظم التقدم الذى احرزه علم الاقتصاد البرجوازى فى هذه المجالات ، الا أن امكانيات الاستفادة الموسعة من هذه الاساليب التحليلية المتقدمة فى البحث الاقتصادى ، فى اطار العلاقات الرأسمالية ، محددة للغاية «بسبب حرمانها من أساس نظرى شامل ، كالذى يتيحه الاقتصاد السياسى . ويزداد ضيق مجال تطبيقها بسبب القيود التى تفرضها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهذه العلوم ، مثل المحاسبة القومية والبرمجة ، بحكم طبيعتها نفسها ، تهتم بالمشكلات التى لا يمكن حلها من الناحية العملية الا فى اقتصاد اشتراكى يقوم على التخطيط » (٣١) .

٥ ـ العودة الى نظرية النمو :

تعاظم اهتمام مفكرى الاقتصاد البرجوازى بقضايا النمو والتنمية منذ السنوات الخمسينية من القرن العشرين ، وأصبح التركيز الشديد على مشاكل التنمية ونماذج النمو ، من اهم السمات التى تطبع نتاج الفكر الاقتصادى البرجوازى فى الفترة الاخيرة . ويعكس الاهتمام المتزايد لقضايا النمو خاصة أساسية من خواص الازمة الراهنة فى علم الاقتصاد البرجوازى ، وانعكاسا اصيلا لطبيعة الازمة العامة للنظام الرأسمالى . ذلك ان الاهتمام المتزايد حول هذا الموضوع نشأ كنتيجة مباشرة لهذه الازمة .

أ ـ فنشوء النظام الاشتراكى فى عدد من دول أوروبا وآسيا ، محتويا بذلك ثلث البشرية ، والدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى فى دحر الفاشية اثناء الحرب العالمية الثانية ، والتقدم السريع لاقتصاده الذى خربه الحرب ، والتفوق الذى احرزته ولا تزال تحققه اسرة النظام الاشتراكى فى مجال الانتاج وتطوير التكنيك ورفع مستوى المعيشة للسكان . كل ذلك قدم الدليل على قوة النظام الاشتراكى . ولم يعد هناك شك فى ان نظاما اجتماعيا واقتصاديا قائما على تخطيط اقتصادى شامل يمكن ان يؤدى وظيفة ، وان ينمو وان يصمد

---

(٣١) انظر : اوسكار لانجة ، المصدر السالف الذكر ، ص ٣٣٠

لاضعفت الاختبارات التاريخية دون ما حاجة الى مزايا المشروع الفردى وقوانين الملكية الفردية لوسائل الانتاج (٣٢) » . كل ذلك احدث قلقا متزايدا لدى مفكرى الاقتصاد البرجوازى ، وارغمهم ذلك على تعميق الاهتمام بعملية اعادة الانتاج والتراكم (٣٣) لتحقيق معدلات اعلى للنمو فى مجال السباق السلمى بين النظامين .

ب ـ ونتيجة لازدياد مشاكل الدورة الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ، واحتدام مشاكل البطالة والركود ، وخاصة بعد انتهاء سنوات الرواج لفترة ما بعد الحرب ، تأكدت النظرة القائلة بعدم فعالية النظرية العامة لكينز فى القضاء على مظاهر الدورة الاقتصادية ، لانها عجزت عن الاحاطة النظرية الكاملة بالازمة العامة للرأسمالية . كذلك لم يفلح التفسير اليسارى للكينزية (افكار بول سويزى وجوان روبنسون) فى التوصل الى علاج مقبول للمشاكل المتفاقمة للرأسمالية ، هنالك برزت الحاجة الى دراسة موضوع النمو والتطور الاقتصادى من جديد بعد تلك الغيبة الطويلة التى قطعتها مسيرة تطور الفكر الاقتصادى البرجوازى ، منذ الاقتصاد الكلاسيكى حتى بداية العقد الرابع من القرن العشرين .

ج ـ ونتيجة لازدياد حركات التحرر الوطنى فى دول العالم الثالث ، وضعف مواقع الامبريالية العالمية بانهيار نظام المستعمرات ، وسعى الدول المتحررة حديثا لتنمية اقتصادياتها ورفع مستوى معيشة شعوبها وانهاء عهود التخلف والسيطرة التى تمت على أيدى المستغلين الاجانب والمحليين . وانتهاج بعض هذه الدول طريق النمو اللارأسمالى القائم على معاداة الامبريالية والاقطاع والرأسمالية الكبيرة ، الامر الذى الحق ، وسيلحق بالتأكيد ، ضررا عميقا بالمصالح الاجنبية .. كل ذلك خلق حالة ، يصفها بول باران بحق « بالاسى الشديد فى صفوف الطبقة الحاكمة فى الولايات المتحدة والبلاد الرأسمالية الاخرى التى تجلس على قمة الهرم الامبريالى (٣٤) » . ومن هنا اجبر الفكر الاقتصادى البرجوازى على تناول موضوع النمو والتنمية بالدول المتخلفة وذلك لارتباط هذا الموضوع ارتباطا مباشرا بمصالح الدول الرأسمالية فى تلك الدول .

والواقع انه ايا كانت طبيعة الاسباب التى ادت الى بروز موضوع التنمية والنمو الى المكان المركزى فى محيط الدراسات الاقتصادية البرجوازية فى الوقت الراهن ، فان وجهة النظر البرجوازية عاجزة تماما عن الاحاطة الجذرية بهذا الموضوع . فالجزء الغالب من الكتابات حول هذا الموضوع والتى ظهرت فى صورة **نماذج للنمو** ركزت فقط على بعض النواحى التكنيكية للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة (كالعلاقة بين معدل النمو ومعدل التراكم ، او العلاقة بين معدل التراكم ومعامل رأس المال ، والعلاقة بين معدل نمو السكان ومعدل النمو فى متوسط دخل الفرد ، الخ) واهملت تماما العوامل والعلاقات الاجتماعية ، حيث نظر اليها على انها من العوامل الخارجية .

ويعتقد بعض الاقتصاديين ان هذا الاحياء الراهن لنظرية النمو ، ان هو الا عود على بدء . حيث يعقدون مقارنة بين اهتمام الكلاسيك وبين الاهتمام الحالى لمفكرى الاقتصاد البرجوازى . والواقع أنه بغض النظر عن طرافة هذه المقارنة ، الا اننا يجب ان نلاحظ ما تنطوى عليه هذه المقارنة من نتيجة هامة جدا . حقا لقد كانت النقطة المركزية لدى الكتاب الكلاسيك هى مناقشة قضية النمو لاسلوب الانتاج الرأسمالى ، وكانت كتاباتهم تنطوى على صراع من أجل التقدم ، اى صراع ضد علاقات الانتاج الاقطاعية ومظاهر الجمود والتخلف التى نتجت عن هذه العلاقات . ومن هنا اكتسبت كتاباتهم مسحة ثورية تقدمية ، لانها كانت مرتبطة بالدعوة لنظام جديد ، يمثل مرحلة اعلى فى نمو المجتمع البشرى بالقياس الى اسلوب الانتاج الاقطاعى . أما الان فان الجهود الحالية التى يبذلها مفكرو الاقتصاد الرأسمالى تصطدم « اصطداما مستمرا مع النظام الاقتصادى والسياسى للرأسمالية والامبريالية (٣٥) » ، وبمظاهر عدم المعقولية والفوضى والضياع التى تحكم طبيعة هذا النظام . وتلك هى بالدقة اهم مظاهر الازمة فى الاقتصاد السياسى البرجوازى .

٦ ـ ابتكار أساليب جديدة للديماجوجية :

ظهرت فى السنوات العشرين الاخيرة عدة نظريات وابحاث فى الفكر الاقتصادى البرجوازى كلها تدور حول محور واحد ، فحواه ان الرأسمالية قد تغيرت وفقدت كثيرا من مساوئها

---

[٣٢] راجع : بول باران : المصدر السابق الذكر ، ص ٥٨
[٣٣] انظر : أوسكار لانجة : المصدر نفسه ، ص ٣٣٢
[٣٤] انظر : بول باران ـ المصدر السالف الذكر ، ص ٥٨
[٣٥] راجع : بول باران : المصدر الانف الذكر ، ص ٥٩

وشرورها وأصبحت فى السنوات الاخيرة متميزة بشكل خاص عما كانت عليه فى غضون القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، وهى بالتالى تختلف اختلافا تاما عن رأسمالية القرن التاسع عشر التى كان يتحدث عنها آدم سميث وكارل ماركس • والطابع الغالب على هذه النظريات هو الديماجوجية • بمعنى انها ترتكز على مجموعة من التغيرات الثانوية، غير الجوهرية التى حدثت فى الرأسمالية ليخلصوا من ذلك الى نتائج غير صحيحة ، وذلك بهدف الدفاع التبريرى عن مستقبل الرأسمالية ، وفى سبيل الرغبة المحمومة لتشويه الاشتراكية وتحريفها •

وكانت البداية الواضحة فى هذا الاتجاه الديماجوجى هو ظهور نظرية « **الرأسمالية المنظمة** » التى وجدت تعبيرها فى كتابات **سومبارت ، شتولتزمان ، وشالمباخ** ، ثم يشكل اكثر دقة وتحديدا فى أبحاث الكاتب النمساوى **هلفردنج** حول « الرأسمالية المنظمة » عام ١٩٦٧ • وتقرر هذه النظرية : ان سيادة الاحتكارات تؤدى الى الغاء المنافسة ، وفوضى الانتاج والغاء الازمات الاقتصادية ، وبذلك تخلق امكانية تنظيم وتخطيط الاقتصاد القومى (٣٦) • ثم تطور هذا الاتجاه بعد ظهور النظرية العامة لكينز عام ١٩٣٦ ليظهر فى « **نظرية الرأسمالية المخططة** » وهو اتجاه يرتكز على السياسات التى اقترحها كينز لمعالجة مشاكل البطالة والركود ، ويدعى بأن التخطيط يمكن ان يطبق فى الرأسمالية ، لان شأنه فى ذلك شأن التكنولوجيا ، محايد من الوجهة السياسية (٣٧) . فهو ليس الا تكنيك للادارة والاشراف والتوجيه • وان التخطيط قادر على تحقيق مصالح الامة وجميع الطبقات ، وذلك على تعبير الكاتب الامريكى **لورون** • ولا زال لهذا الاتجاه جذور قوية ، فى الكتابات الحديثة الغربية عن التخطيط الاقتصادى •

وبازدياد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، وادارة بعض المشروعات (كالمرافق العامة ومشروعات توليد الطاقة) التى تدار لمصلحة الاحتكارات الكبرى ، حيث تبيع لها منتجاتها بأسعار منخفضة ، نشأت نظرية « **الاقتصاد المختلط** » التى تقرر انه فى النظام الرأسمالى أصبح يوجد الان قطاعين متمايزين وهما القطاع العام والقطاع الخاص ، وان مشروعات القطاع العام لا تتسم بالطابع الرأسمالى لانها تخدم الاقتصاد القومى بجميع طبقاته وفئاته ، وليس بخفى ما تنطوى عليه هذه النظرية من محاولة اخفاء طابع الدولة كجهاز يخدم اساسا مصالح الاحتكارات الرأسمالية •

ويظهر تهافت مفكرى الاقتصاد البرجوازى بشكل صارخ فى نظريتهم المسماة « **بالرأسمالية الشعبية** » التى يمثلها كل من **جوهانسون والفن هانش • وبرك وجالبر ولودفيج ارهارد** • وهى ترتكز على الادعاء بأن الرأسمالية الحالية تتميز الان بتعاظم حجم الشركات المساهمة • ونتيجة لذلك يزعمون ان دائرة من يملكون اصبحت الان اكثر اتساعا بازدياد عدد حائزى الاسهم ومن ثم توجد الان جماعية لرأس المال ، بعد ان كان رأس المال فرديا محضا • وان الذى أصبح يتحكم فى توجيه هذه الشركات هى الجمعيات العمومية للمساهمين وليس القرارات الفردية للرأسماليين ، وأن الذى يدير عمليات الانتاج والتوجيه فئة من ذوى الثقة ، هم مديرى الانتاج ، الذين يعملون دائما من اجل رخاء الجميع • ومن ثم فان الاقتصاد القومى يدار الان بطريقة ديموقراطية وان هناك اليوم « **مجتمعا مفتوحا** (٣٨) » تمتزج فيه الطبقات وتتعاون فى وئام من أجل بناء مستقبل ، رحب مفتوح ، وذلك فى مقابل المجتمع المغلق الاشتراكى ذو المستقبل المحدود !

ولئن كانت الرأسمالية الحديثة تتميز بدرجة عالية من تركز رأس المال ، وسيطرة الاحتكارات

---

(٣٦) انظر فى ذلك ، الموقف الجماعى ،تاريخ الفكر الاقتصادى ، •

(٣٧) كان الاقتصادى الالمانى كارل لنداور فى كتابه [نظرية التخطيط الاقتصادى ، ١٩٤٧] يقول بانه لا يوجد أى ارتباط بين نظام الدولة وطابع التملك ، وبين التخطيط الاقتصادى . بمعنى انه يمكن التخطيط فى أى نظام اجتماعى ، وان التخطيط ، حتى فى الاتحاد السوفيتى ، ليست له علاقة ،حسب رأيه ، بالملكية العامة لادوات الانتاج

(٣٨) ظهرت نظرية المجتمع المفتوح لاول مرة فى كتابات استاذ فى علم المنطق وطرق البحث العلمى بجامعة لندن فى عام ١٩٤٥ فى كتابه المكون من جزءين عن « المجتمع المفتوح واعدائه » ، ثم وجدت صدى واسعا لها فى الكتابات الحديثة فى ظل استفحال الازمة العامة لمجموع النظام الرأسمالى . وهى نظرية تتميز بعدائها الواضح للفكر الاشتراكى والدول الاشتراكية . ويرتكز اطارها الفلسفى على فلسفة الوضعية المنطقية ، وتنكر وجود قوانين موضوعية للتطور ، وبالتالى تنادى بعدم امكانية اجراء تنبؤ علمى لمسار التطور الاجتماعى للنظام الرأسمالى . ومن ثم تنحصر فقط فى نطاق التبرير والتمجيد البتذلين للمجتمع الرأسمالى ، وان كان بوبر نفسه يحاول ان ينزع صفة «الرأسمالى» عن مجتمعه المفتوح ويخلع عليه صفة المدنية والتحضر . وللحصول على نظرة نقدية موجزة لهذه النظرية ،

الكبرى ، كقوى مسيطرة اقتصاديا واجتماعيا ، فان بعضهم يرى ـ مثل جالبريث ـ ان تطور الرأسمالية قد ولد فى الوقت نفسه قوى مضادة لهذه القوى ، وبنفس المقدار ، مثل نقابات العمال الكبرى التى أصبحت اليوم فى مركز يسمح لها بمعارضة تخفيض الاجور والمطالبة بتحسين مستوى معيشة العمال • ومن هنا يمكن وصف القوى المتصارعة اقتصاديا واجتماعيا بأنها فى مستوى واحد من القوة • واذا اختل توازن هذه القوى ، ودخلت فى صراعات تعرض مجريات الامور للاضطراب ، فان الدولة يمكن ان تلعب دورها كوسيط محايد لحل الخلافات بينها ، وكان ذلك هو بالدقة ما تضمنته « **نظرية القوى المتصارعة** » (٣٩) •

على أن أشهر وأخطر نماذج التهافت فى الفكر الاقتصادى البرجوازى هو النظرية المسماة « **بنظرية التقارب أو الالتقاء** » التى يروج لها الان بشكل محموم بعض الاقتصاديين (مثل جالبريث وكوب وتنبرجن) يؤيدهم فى ذلك مجموعة من علماء علم الاجتماع البرجوازى مثل سوروكين ، وريموند ارنو . وفحوى هذه النظرية ينصرف الى انه توجد الان بين النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى بعض اوجه التشابه • فكلا النظامين ، يتميزان بأنهما يضمان دولا صناعية متقدمة ذات تكنيك متقدم ، وتتميز بازدياد الدور الذى يلعبه العمال الفنيون ، وباللجوء الى احدث أساليب التخطيط والادارة الخ • ومن ثم فكلا النظامين توجد فيهما مشاكل متشابهة ، واتجاهات نمو معينة ، تتقارب فيما بينها يوما بعد آخر ، ليصلان معا فى المستقبل الى مجتمع جديد ، لا هو بالرأسمالى ولا هو بالاشتراكى ، انما هو مجتمع يأخذ فيما بين الاثنين من مزايا ، والمجتمع الذى يقصدونه فى هذا الصدد : هو مجتمع الاستهلاك الوفير الذى حدده والت وتيمان روستو فى نظريته عن مراحل النمو •

وهكذا فان مروجى هذه النظرية يدعون ، انه طالما ان النظامين يقودان فى النهاية الى نفس الهدف ، وهو المجتمع الصناعى المتقدم ذو الاستهلاك الوفير ، فما هو الداعى اذن للحديث عن الايديولوجيا ، أو عن التفرقة بين النظامين ، أو حتى عن الثورات الاجتماعية !

وحينما ظهرت افكار الاقتصادى السوفيتى ليبرمان ونظم التخطيط والادارة الحديثة فى الدول الاشتراكية ، والتى تتميز باستخدام الاسعار والتكاليف والارباح كوسائل لتحسين كفاءة التخطيط الاشتراكى ولرفع انتاجية العمل عن طريق استخدام نظم الحوافز والمكافآت أنبرى فريق من كتاب الفكر الرأسمالى ليزعم بأن الدول الاشتراكية أصبحت اليوم تطبق أساليب رأسمالية ، وان ذلك يمثل عودة لقوانين السوق • وفى المقابل زعموا بأن الدول الرأسمالية أصبحت الان تطبق أساليب اشتراكية ، فهى تطبق التخطيط الاقتصادى ، وتأخذ بنظم الضريبة التصاعدية ، ويوجد بها قطاع عام •• الخ ، اليس هذا دليلا على التقارب ؟

ولن يهمنا هنا الدخول فى نقد هذه النظرية (٤٠) وغيرها من النظريات الديماجوجية لمفكرى الاقتصاد البرجوازى ، انما نود فقط أن نشير الى ان تلك النظريات بما انطوت عليه من تراجعات واضحة عن كثير من مسلمات الفكر البرجوازى ومحاولتها التقرب من الفكر الاشتراكى وبما اتسمت به من طابع ديماجوجى مبتذل ، انما تعبر بوضوح عن الازمة الحادة للايديولوجية البرجوازية ككل ، وتشكل سمة هامة من سمات الازمة الراهنة فى الاقتصاد السياسى البرجوازى •

أزمة الاقتصاد السياسى البرجوازى فى الدول المتخلفة

تعاظمت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية موجة المد الثورى لحركة التحرر الوطنى فى دول العالم الثالث • وحصلت دول كثيرة فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية على استقلالها السياسى وانفصلت بالتالى عن النظام السياسى للامبريالية ، مسجلة بذلك بدء عصر جديد ، هو عصر تفكك وانهيار النظام الاستعمارى للرأسمالية الذى يعد أحد المراحل الهامة للازمة العامة لمجموع النظام الرأسمالى •

وغداة هذا الاستقلال ورثت شعوب هذه الدول نظما اجتماعية بالية ، كانت قد تشكلت بما يتناسب تماما مع مصالح السيطرة الاجنبية • وهذه النظم ، التى هى أما نظم اقطاعية ، أو اقطاعية شبه رأسمالية ، تتصف بتخلف وضعف شديدين لقوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، وباختلال واضح

---

(٣٩) راجع : فنشنزوفيتللو ـ الفكر الاقتصادى الحديث ، ترجمة الدكتور محمد ابراهيم زيد ، دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٨٨

(٤٠) انظر فى صدد نقد هذه النظرية كتاب المفكر الاشتراكى الالمانى هربرت مايزنر ، وانظر ايضا مقالة ليبرمان فى رده على نظرية الالتقاء « حول مفهوم الربح بين الاشتراكية والرأسمالية » ، مقال منشور بمجلة الطليعة ، عدد ٦ يونيو ١٩٦٦ ص ١٥٠ وما بعدها .

فى هيكلها الاقتصادى الذى يقوم على انتاج المواد الخام ، وتبعيتها الاقتصادية للسوق الرأسمالى العالمى ، وبضعف معدل النمو ، وانخفاض متوسط دخل الفرد ·

وقد حرص الاستعمار خلال عهود الاستغلال والسيطرة ان يروج دائما لفلسفته وافكاره المعادية للتقدم والتغيير الاجتماعى · وقد انعكس ذلك فى تشكيل نظم التعليم (على الرغم من ضآلته) تشكيلا متخلفا يتناسب مع مصالحه ، وفى نشر ثقافته وايديولوجيته البوجوازية التى تمجد الفردية وتبرر الاستغلال · ولعبت العلوم الاجتماعية البرجوازية التى شجعها الاستعمار دورا رجعيا وخطيرا ، نظرا لانها ، كالمعتاد ، توفر « التبرير العقلى الضرورى للجهد المنظم الذى تبذله الطبقة الحاكمة فى البلاد الرأسمالية المتقدمة لمنع ، أو على الاقل تأخير التحرر السياسى والاقتصادى للامم المستعمرة والتابعة (٤١) » ·
وفى هذا المجال لعب علم الاقتصاد البرجوازى دورا هاما ، لانه اكثر العلوم الاجتماعية ارتباطا بالايديولوجية البرجوازية · فقد روج الاستعمار فكره الاقتصادى فى المدارس والجامعات والمعاهد العليا بالدول المتخلفة · وظلت كتب الاقتصاد المتداولة تقتصر فقط على معالجة النشاط الاقتصادى للوحدات الاقتصادية بشكل منعزل عن علاقات الانتاج الاجتماعية محاولة بذلك ان تخفى دراسة الجانب الاجتماعى فى العملية الاقتصادية ، لان دراسة هذا الجانب هى الامر الخطير ، لانها تؤدى بالضرورة للكشف عن واقع الاستغلال الرأسمالى والامبريالى ، وتشير بالضرورة الى ضرورات التغيير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى · وقد حرصت هذه الكتب على تمجيد النظام الرأسمالى ، والدفاع عن الحرية الاقتصادية وتبجيل روح المخاطرة الفردية ومحاربة أية دعوة للتغيير أو التنمية ، زاعمة ان الطريق الامثل للنمو هو طريق النمو الرأسمالى الذى يجب ان تترك مهمة تحقيقه لقوى السوق وعمليات النمو التلقائى وللمبادرات الفردية ·

وحينما هبت شعوب العالم الثالث التى تحررت حديثا ، لتبحث عن طريق للنمو ، وجدت نفسها وجها لوجه امام طريق مسدود عنوانه : طريق النمو الرأسمالى ، فقد ثبت نظريا وعمليا استحالة تكرار نموذج النمو الرأسمالى فى دول العالم الثالث وذلك بسبب ضعف البرجوازية الوطنية داخل هذه الدول ، وعدم قدرتها على مواجهة المنافسة مع الرأسمالية الاحتكارية العالمية ، وعدم قدرتها على الوفاء بمهام التنمية الضخمة فى المجالات المختلفة التى قد لاتدر ربحا يدفعها للاستثمار فيها ·

ومن الناحية النظرية ثبت ما انطوت عليه النظرية الاقتصادية البرجوازية من تحيز واضح لمصالح راس المال الاحتكارى والرأسمالية الامبريالية ، ومن تعارض واضح مع المصالح الحقيقية لشعوب الدول المتخلفة · ولعلنا نذكر هنا ، كمثال عابر فقط ، ما انطوت عليه نظرية التكاليف النسبية من نظرة استعمارية ، حيث تبرر باسم العلم ، كيف ان انقسام بلدان العالم الى بلدان صناعية متقدمة والى بلدان منتجة للمواد الخام ، أمر يتمشى مع قوانين القدرة النسبية والتقسيم الامثل للعمل الدولى ·

وقد خلق النضال التى تخوضه شعوب العالم الثالث ضد التخلف ومن أجل التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى السنوات الاخيرة ردود فعل قوية فى مجال العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية · وقد ظهرت ردود الفعل هذه فى الفكر الاقتصادى البرجوازى حيث نشأت تيارات غريبة وعديدة ، كلها تتناول الان موضوع التنمية فى الدول المتخلفة · وهى جزء من الحملة الايديولوجية التى تشنها الدول الاستعمارية لمحاولة بلبلة فكر الثوار الوطنيين وتحويلهم بقدر الامكان عن خوض طريق التحول الاجتماعى نحو الاشتراكية · ونود هنا الاشارة الى انه يمكن تقسيم الكتابات والبحوث البرجوازية حول هذا الموضوع الى نوعين اساسيين :

● **النوع الاول :** وهى البحوث الاقتصادية التى تعتمد على التحليل النظرى للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى الدول المتخلفة ، وهى الاوضاع التى يناقشها الكتاب تحت عنوانين : مظاهر التخلف ومشاكل النمو · والقارىء لهذا النوع من الكتابات سوف يلحظ كيف يركز الاقتصاديون على رسم صورة مظلمة رهيبة لاوضاع هذه الدول ومشاكلها المعقدة بحيث لا يكون هناك مجال لاى أمل فى اى جهد يبذل لمواجهة هذه المشاكل · وهم فى تناولهم لهذه المشاكل يركزون بصورة مأسوية على مظاهر ثانوية لا تمس جوهر المشكلة · فمن فكرة « الحلقات الخبيثة أو الشيطانية » والتى تعمل عملها بصورة منتظمة تدفع النظام الى حالة من الركود الدائم، الى فكرة « التسبيب الدائرى للتخلف » والتى من شأنها

---

[٤١] راجع : بول باران ـ المصدر الانف الذكر ، ص ٧٥

ان تدفع النظام باستمرار الى غياهب التخلف والفقر ، الى التركيز على الفيزيولوجية المرضية للتخلف التى تتحدث عن طبيعة هذه الشعوب التى تتسم بالخمول وتحقير الكسب المادى والعمل ٠٠ ، الى المالتسية الجديدة التى تدعو بشكل تشاؤمى الى عدم جدوى أى جهد يبذل فى التنمية لان السكان يتزايدون دائما بمعدلات تفوق معدل نمو الدخل ، وان الحل لن يتم بسهولة لان هناك انفجارات سكانية رهيبة تدمر اى جهد انمائى ، ولامانع بعد ذلك من تقديم عدة نصائح أبوية للدول الصغيرة المتخلفة عن سياسات التنمية ٠ وهى كلها تدور حول البحث فى تساؤلات شكلية محددة مثل : نمو متوازن أم نمو غير متوازن ؟ دفعة قوية ، أم نمو تدريجى ؟ تركيز على الصناعة أم على الزراعة ؟ الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية أم بالصناعات الانتاجية ؟ واى أسلوب يختار فى التكنيك ؟ أهو التكنيك المكثف لادوات الانتاج ؟ أم التكنيك المكثف للعمل ؟ الخ ٠

وبين هذا التخبط والضباب الفكرى لا يحتاج المرء على عناء كبير ليخلص بالنتيجة الاتية : على الشعوب المتخلفة ان تتأنى فى رسم سياستها الانمائية ، وأن تتجنب القفز بخطوات واسعة فى مجال التنمية ، وأن الجهد الانمائى فى النهاية متوقف على مساعدات الدول الرأسمالية فى مجال التمويل والمعونة الفنية (٤٢) ٠

● **اما النوع الثانى** من البحوث ، فهو ذلك النوع الذى يركز على الجوانب الفنية والتكنيكية فى عملية التنمية الاقتصادية ٠٠ وقد تبلور هذا الاتجاه فى العديد من نماذج النمو التى ظهرت فى السنوات الاخيرة ٠ وهى نماذج تركز فى الاساس على التغيرات الكمية فى بعض المتغيرات الاقتصادية بهدف الوصول الى رسم صورة تنبؤية لمسار تطور بعض الكميات الاقتصادية (مثل معدل زيادة الدخل القومى أو معدل نمو التوظف الخ) وذلك فى ظل نظام اقتصادى واجتماعى معين ٠ وهى بهذا الشكل تحصر نفسها فقط فى حدود ضيقة لا تتعداها ، هى حدود النظام المعين المطبق فيه النموذج (٤٣) ٠

والواقع أن كلا النوعين من الكتابات البورجوازية قد عجز تماما عن الاحاطة الجذرية بموضوع التنمية والتخلف فى دول العالم الثالث ٠ ذلك ان قضية التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة هى فى الاساس وفى الدرجة الاولى ، قضية صراع ضد نظام اجتماعى بال ، بكل مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠ وهى بالتالى قضية ثورة اجتماعية قبل أن تكون قضية متغيرات اقتصادية ٠ ان مجرد فكرة « التنمية » والنمو ـ كما يقول باران ـ « تشير الى حركة وتحول من شىء قديم ، مضى زمانه الى شىء جديد ٠ ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير فى الهيكل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لمجتمع متخلف كف عن التقدم » (٤٤) ٠ ومن ثم فان البلاد المتخلفة لا تحتاج الى نموذج رياضى للنمو ، انما تحتاج فى الاساس الى نموذج للتغيير الاقتصادى والاجتماعى (٤٥) وفى هذا النموذج تحتل فكرة العلاقات الاجتماعية المكان الاول من التحليل ٠٠ وهو ما تعجز عن ايضاحه النظرة البورجوازية ٠

أين نحن من هذه الازمة ؟

يعد علم الاقتصاد من أقدم العلوم الاجتماعية فى الجامعات والمعاهد العليا المصرية ٠ وقد تزايدت الاهمية النسبية لخريجى كليات التجارة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمعاهد التجارية العليا من جملة خريجى العلوم الانسانية

---

(٤٢) يمكننا هنا ان نشير ، على سبيل المثال ، الى ما ذكره بنيامين هيجنز فى هذا الصدد . اذ يذكر « انه لا أمل للبلاد المتخلفة فى الاندفاع باقتصادياتها نحو التنمية الاقتصادية مالم تحصل على المزيد من الاعانات الاجنبية او الاستثمار الاجنبى .. وانه مهما كانت درجة رغبة هذه البلاد فى التنمية ، فان العون الاجنبى هو الاساس الذى بدونه تضيع جميع الجهود ادراج الرياح »

(٤٣) هناك نماذج اقتصادية عديدة انتجها الفكر البرجوازى ، مثل نموذج هارود ـ دومار ، نموذج هانلو ، نموذج هابرلر ، نموذج اتشمورا ، الخ . وقد لفت نظرى ، اثناء بحث قمت به فى المدرسة العليا للاقتصاد ببرلين ، ان اشهر نماذج النمو فى هذا الصدد ، وهو نموذج هارود ـ دومار الذى ظهر عام ١٩٤٦ ، والذى يبلور معدل النمو على انه ناتج قسمة معدل التراكم على معامل راس المال ، ان هو الا تكرار [مع تعديل طفيف جدا] لاول نموذج تنموى وضع فى الاتحاد السوفيتى اثناء اعداد الخطة الخمسية الاولى عام ١٩٢٨ ، والذى صاغه الاقتصادى السوفيتى فلدمان ونشر لاول مرة فى عام ١٩٢٨ ، فى العددين ١١ ، ١٢ . وقد ترجم هذا الكتاب باللغة الالمانية عام ١٩٦٩ ونشر تحت عنوان « حول نظرية نمو الدخل القومى »

(٤٤) انظر : بول باران ـ المرجع الانف الذكر ، ص ٧٣

(٤٥) راجع فى ذلك البحث القيم الذى قدمه الدكتور فوزى منصور الى المؤتمر الدولى العلمى لمشاكل اعادة الانتاج الموسع فى الدول النامية والذى عقد بالمدرسة العليا للاقتصاد ببرلين عام ١٩٦٩ ، وترجم الى اللغة الالمانية

بشكل ملحوظ فى السنوات الاخيرة (٤٦) كما تغطى دراسته العديد من الكليات ، بخلاف كليات التجارة والاقتصاد ، والمعاهد التجارية العليا ، حيث تمتد لتشمل طلبة كليات الاداب والحقوق والزراعة ومعاهد الخدمة الاجتماعية ، وغير ذلك ، ومن هنا يمكن القول ان علم الاقتصاد يعد تقريبا قاسما مشتركا ، يتدارسه جميع طلبة العلوم الانسانية فى بلادنا ، ومن هنا لابد وأن تحتل قضية تطوير هذا العلم ، مكانة هامة فى الجهد الحالى المبذول من أجل تطوير وضع العلم والتعليم فى بلادنا · ونحن اذا استعرضنا وضع هذا العلم فى بلادنا لامكن لنا استخلاص عدد من الحقائق الهامة ، مثل :

١ ـ هناك تأثير واضح لوجهة النظر البورجوازية على الجزء الاعم والغالب من المؤلفات الجامعية التى تدرس فى بلادنا · على أن هذا التأثير ، وان كان وليدا للمحاكاة فى السنوات المبكرة لتدريس علم الاقتصاد ، نظرا لان المشتغلين بتدريسه قد تلقوا تعليمهم فى الدول الرأسمالية الغربية ، وبحكم انسجام هذه المحاكاة مع طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى الذى كان سائدا فى سنوات ما قبل الثورة وحتى بدء عملية التحول الاشتراكى فى مصر عام ١٩٦١ ، فان استمرار هذا الوضع فى الظروف الحالية أمر لم يعد له ما يبرره ·

٢ ـ نتيجة لهذه المحاكاة ، ولهذا التأثير فقد انتقلت الى الفكر الاقتصادى المصرى ايضا سمات الازمة العامة للاقتصاد السياسى البورجوازى نفسه ، وظهرت بدرجات متفاوتة فى النتاج الفكرى للاقتصاديين المصريين لفترة طويلة من الزمن · فمن التركيز على دراسة الاقتصاد الكلاسيكل الى اهمال الطابع الاجتماعى لعلم الاقتصاد والتركيز على المدرسة الكلاسيكية الحديثة ، ومن الاهتمام الشديد بالنظرية العامة لكينز له (٤٧) الى الدعوة لتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى الى النقد الشكلى للنظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى والدعوة للاخذ بمزايا النظامين ، الخ · حقا ان صدور الميثاق الوطنى ، الذى أجمع عليه شعبنا ، وما نص عليه من رفض صريح وحاسم لاسلوب النمو الرأسمالى ، وتبنيه الاشتراكية طريقا لبناء مجتمع الكفاية والعدل ومناداته الاعتماد على التخطيط القومى الشامل باسلوب علمى لادارة وتنمية الاقتصاد المصرى ، كل ذلك وضع حدا لهذه الازمة الفكرية · غير ان سمات هذه الازمة لازالت تطبع العديد من الكتابات الاقتصادية الراهنة ·

٣ ـ هناك عزلة تكاد تكون شبه تامة عن دراسة علم الاقتصاد الاشتراكى والقوانين الاقتصادية للاشتراكية ، واعراض عن دراسة الفكر التخطيطى الاشتراكى الموجود بالدول الاشتراكية والذى تطور فى السنوات الاخيرة تطورا هائلا ، كما لو كان هذا الفكر لا يهم سوى شعوب تلك الدول · بينما واقع الامر يؤكد ان الاستفادة من هذا الفكر سوف تعود على جهود التنمية الاقتصادية بفائدة كبرى · وليس يخفى ان ذلك وضع غير مقبول « اذ لا يليق بالعالم الحق أن يغمض عينيه عن مثل هذا الواقع الضخم أيا كانت معتقداته الشخصية ، كما أن علم الاقتصاد الاشتراكى ·· قد ظهرت فيه فئات المؤلفات خلال نصف القرن الاخير ، ومن ثم لا يمكن الاحتجاج بقلة المراجع أو ندرة البحوث (٤٨) ·

٤ ـ ولعل العزلة عن دراسة علم الاقتصاد الاشتراكى والفكر التخطيطى الاشتراكى تجد تعبيرها الواضح فى سياسة البعثات وبناء الكادر الاكاديمى لعلم الاقتصاد ، حيث أن البعثات التى خصصت لدراسة الاقتصاد بالخارج ، كانت توجه بشكل أساسى الى الدول الغربية (فرنسا ، وانجلترا ، امريكا الخ) ولعل الاحصاءات المنشورة فى هذا الموضوع خير دليل على ذلك · ذلك انه خلال الفترة ما بين ١٩٢٢ الى ١٩٦٦ حصل ٨٩ مبعوثا ودارسا على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من الجامعات الاجنبية · ومن بين هؤلاء يوجد فقط اثنان حصلا على هذه الدرجة من المجر وبولندة ، أى بنسبة ٢ر٥ فى المائة من مجموع الحاصلين على هذه الدرجة فى الفترة المذكورة ، على حين تصل بالتالى هذه النسبة الى ٩٧ر٥ فى المائة بالنسبة للذين حصلوا على هذه الدرجة من جامعات فرنسا وانجلترا وامريكا والمانيا

---

(٤٦) قفز النصيب النسبى لخريجى كليات التجارة من ٣٠٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٤٠٪ (بما فى ذلك خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) فى عام ١٩٦٧/٦٦ من جملة خريجى الكليات النظرية ، انظر فى ذلك : الكتاب السنوى للاحصاءات للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ ـ ١٩٦٧ ، يونيو ١٩٦٨ ، ص ١٨٥

(٤٧) كانت النظرية العامة لكينز ، حتى عهد قريب ، تدرس كمقرر دراسى خاص ، على طلبة البكالوريوس بكلية التجارة بجامعة عين شمس . وكان من اشد المتحمسين لها المرحوم الدكتور جمال الدين سعيد

(٤٨) انظر فى ذلك العرض الذى قدمه الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله للكتاب القيم الذى الفه الدكتور عبد السلام بدوى عن « ادارة القطاع العام فى المجتمع الاشتراكى » ، مقال منشور بمجلة الطليعة ، عدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٦٩ ، ص ١٦١

العربية وسويسرا واسكندنافيا والنمسا وهولندة (٤٩) ٠

حقا ان هذه النسب قد تغيرت فى السنين الاخيرة بعد ازدياد التعاون الفنى والثقافى بيننا وبين الدول الاشتراكية وبعد النقص الذى حدث فى الارصدة الاجنبية المخصصة للبعثات فى الدول الغربية ٠ لكننى لا اعتقد ان هذه النسب قد تغيرت بشكل محسوس ٠٠ بل انه مما يضاعف من حرج الموقف ان المبعوثين العائدين من الدول الاشتراكية لا يزالون يلقون صعابا فى الاعتراف بدرجة الدكتوراة التى حصلوا عليها من الجامعات الاشتراكية ٠

٥ ـ ومن الامور الواضحة أيضا ، ما تتسم به دراسة علم الاقتصاد فى مصر من طابع نظرى ضيق ، ينحصر فى دراسة الجوانب النظرية دون التعمق الكافى فى قضايا التطبيق لواقع الاقتصاد المصرى ٠ ولعل من الامور الغريبة « ان يمضى الطالب المصرى سنوات الدراسة يتعلم الكثير عن دور « المنظم الراسمالى » وعن اهمية الربح ، وعن المنافسة الحرة ونظرية الاحتكار وطرق التسويق ، وحقوق المساهمين ٠٠ الخ ٠٠ ثم يتخرج فتعينه الدولة فى احدى شركات القطاع العام ، فيواجه بدل مراقب الحسابات الجهاز المركزى للمحاسبات ولا يجد جمعية عمومية ولا مساهمين وانما يجد المؤسسة العامة والوزير ٠ ولا يصادف فى معظم الاحيان اية منافسة فى السوق المحلية ، ويتعامل بأسعار تحددها الدولة ، ويطلب منه اعداد بيانات للخطة القومية ثم العمل على الالتزام بهذه الخطة ٠ فهل نملك بعد ذلك أن نلومه اذا اصيب بنوع من « انفصام الشخصية » فى المستوى الفكر (٥٠) » ؟

تلك هى بعض السمات العامة عن واقع علم الاقتصاد فى مصر ، وهى سمات تعكس بشكل واضح مدى تاثرنا بفكر واحد ٠ رغم بعد الشقة بين واقعنا وبين هذا الفكر « وليس من المقبول ان نبقى الى ما لا نهاية رهنا بثقافة اقتصادية واحدة ، انجلو سكسونية أو فرنسية ، بحسب الاحوال ، نستسلم لها استسلاما يعجزنا عن النهوض بأنفسنا ، اتكاء على تنوع ثقافى يريدنا ثقة ومقدرة على النقد والتقييم المقارن (٥١) » ٠

ومع كل هذا لا يجوز للمرء هنا ان يتغاضى عن الدور الهام الذى لعبه الاقتصاديون المصريون فى اعداد الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعيه ، وفى المساهمة فى اعداد العديد من الدراسات عن واقع الاقتصاد المصرى خلال فترة « لجنة التخطيط القومى » وما بعدها ، والتى على ضوئها تم التوصل الى معرفة الكثير من جوانب الاقتصاد المصرى ٠ كما لا يجوز لنا أن نغض الطرف عن بعض الدراسات القيمة التى كتبها بعض الاقتصاديين المصريين فى الفترة الاخيرة حول قضايا القطاع العام فى المجتمع الاشتراكى وقضايا التطبيق الاشتراكى فى الواقع المصرى ، وذلك على الرغم من قلتها ٠

لقد آن الاوان أن تتغير الطريقة والمفاهيم التى يدرس بها علم الاقتصاد فى الجامعات والمعاهد العليا المصرية ، وأن يتحول هذا العلم الى قوة هامة ومؤثرة فى حركة التطور الاقتصادى والنظام الاشتراكى بعض أوجه التشابه ٠ فكلا والاجتماعى والسياسى التى تمر بها بلادنا الان ، وتلك مهمة معقدة تحتاج الى بحث طويل ٠

---

(٤٩) المصدر : نشرة التعبئة العامة والاحصاء ، التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، العدد ٥٩ ، مارس ١٩٦٨ ، ص ٢٧

(٥٠) راجع : دكتور اسماعيل صبرى عبد الله ، مجلة الطليعة ، العدد ١٢ ، ديسمبر ١٩٦٩ ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(٥١) انظر فى ذلك التعليق الذى كتبه الدكتور زكريا نصر هول التقرير الذى وضعه يوسف عبد الله صايغ عن « الاقتصاديون وعلم الاقتصاد فى العالم العربى ، من منشورات معهد الدراسات الاقتصادية بالجامعة الامريكية ـ بيروت ١٩٦٤ ، مجلة مصر المعاصرة ـ العدد رقم ٣٢٤ ، ابريل ١٩٦٦ ، ص ١٨٦ ـ